معايير ترشيح المحافظات المصرية لتطبيق مداخل التنمية الزراعية العالمية الحديثة لتعظيم المردود التنموى لمشروعات استصلاح الاراضى

وليد نبيل على بيومى[١]– سارة زايد زينهم[١]
١) قسم التنمية العمرانية الاقليمية، كلية التخطيط الاقليمى والعمرانى، جامعة القاهرة

المستخلص

بدأت مصر تطبيق سياسه التوسع الزراعى الافقى من خلال اقامة ٧٤ مشروعا لاستصلاح الاراضى بغرض استصلاح ما يفوق ٤,٠٤٣ مليون فدان فى الفترة ١٩٥٤ الى ٢٠١٩. قد تداخلت الاهداف الانمائية المستهدفة لمشروعات الاستصلاح ما بين الاهداف الاقتصادية القطاعية لقطاع الزراعة والامن الغذائى (التوسع الزراعى وسد الفجوة الغذائية) والاهداف الاجتماعية وبين الاهداف الخطيطية (التنمية المكانية المتوازنة بنشر العمران بالصحراء خارج الوادى والدلتا وامتصاص الزيادات السكانية الريفية والحضرية واقامة انوية عمرانية جديدة والحد من الفقر الريفى والبطالة وتوليد مزيد من فرص العمل). الا ان معظم تلك المشروعات لم تحقق اهدافها المختلفة وتتسم بضعف المردود التنموى منها على عمليات التنمية الاقليمية بالمحافظات التى تقع بها. من افضى الى تحول الدولة منذ ٢٠٠٤ طرح سياسات التصرف فى الاراضى البديلة بالتركيز على طرحها للمستثمريين واعادة اعتبار مناطق الاستصلاح كمناطق استثمارية. إلا انه لم تتم تهيئة البيئة المواتية للاعمال الزراعية التجارية، والزراعية الصناعية والانخراط فى سلاسل الامداد والتموين الزراعية العالمية و Agro –Business value/supply chain وهى ما تشكل المداخل العالمية الحديثة فى عملية تخطيط مشروعات الاستصلاح. من ثم ينهض هذا البحث على افتراض مؤادة ان عملية تعظيم المردود التنموى لمشروعات الاستصلاح تعتمد بالاساس على زيادة قدرتها على الانخراط فى الشبكة العالمية لسلاسل القيمة والامداد والتموين العالمية التى يسيطر عليها عدد محدود من الشركات العالمية متعددة الجنسيات مقترنا بزيادة قدرة تلك المشروعات على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتوجة نحو اتباع اسلوب الزراعات التعاقدية الذى يعتبر بمثابة حجر الزاوية فى نقل المعرفة باساليب الزراعة الحديثة وضمان اتاحة التمويل اللازم لاتاحة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

كافة مستلزمات الانتاج الزراعى الكفء وضمان التسويق للحاصلات الزراعية. ان التحول المطلوب من غير المتوقع ان يحدث بكفاءة فى كافة المحافظات المصرية مما يستلزم معه طرح معايير واسس ترشيح المحافظات الاقدر على احداث هذ التحول. من ثم فان هذا البحث يهدف الى صياغة المعايير المكانية القادرة على تحديد المحافظات المصرية الاكثر قدرة على الاستجابة حاليا للابعاد العالمية لعملية الانتاج الزراعى.

خلص البحث ان المحافظات ذات الصلاحية الاولى لتطبيق مداخل الانتاج الزراعى العالمية الحديثة تتمركز فى نطاق غرب الدلتا بمحافظة البحيرة ومشروعات الاستصلاح بتوشكى بمحافظة اسوان، يليها مشروعات الاستصلاح بنطاق ترعة السلام بمحافظتى بورسعيد وشمال سيناء ثم محافظات المشروع القومى لاستصلاح ١,٥ مليون فدان متضمنة محافظات مطروح (المغرة) والمنيا (سهل غرب المنيا) والوادى الجديد (الفرافرة). كما خلص البحث ان وجود اربعة عوامل حاكمة تفسر ٩٢% من التباين فى قدرات المحافظات المصرية على تطبيق مداخل التنمية الزراعية العالمية الحديثة وتتضمن: مدى قدرة المحافظة على اتاحة مناطق استصلاح جديدة ومجهزة بكافة عناصر البنية الاساسية واساليب رى متطورة ووجود مركز بحثى وارشاد زراعى– ثم قدرة المحافظة على الانخراط فى عمليات عولمة الانتاج الزراعى من حيث حجم التصدير الزراعى والتخصص فى المحاصيل التصديرية وجذب الاستثمارات الاجنبية وتطبيق نظم الزراعة التعاقدية محلياً وعالمياً.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة والامداد فى التنمية الزراعية، الشركات العابرة للقوميات الزراعية، الاستثمار الاجنبى المباشر فى مشروعات التنمية الزراعية FDI، الزراعات، شبكة الاعمال الزراعية Agro-Business، التجارة الزراعية Agro-Commercial، التصنيع الزاعى Agro-Industry، مداخل التنمية الزراعية الحديثة New Agro- Development Approach، معايير ترشيح المحافظات المصرية ذات الاولوية لتطبيق نظم الزراعة الحديثة، مشروعات استصلاح الاراضى.

المقدمة

أهمية البحث: تزايدت عمليات عولمة الانتاج الزراعى وتامين الامن الغذائى للدول المتقدمة والغنية فى العشرين عام الاخيرة (FAO, 2015) – بحيث اصبحت المتغيرات العالمية تمثل القوى المحركة لاعادة تنظيم خريطة الانتاج الزراع والغذائى عالميا بشكل يفوق قدرة المتغيرات والعوامل المحلية (Pascal, 2014 and Gereffi & Lee, 2019). حيث يلاحظ انه فى

العشرون سنة الاخيرة– سيطر عددا محدود من التحالفات والشركات العالمية الكبرى متعددة الجنسيات على كافة مستلزمات ومدخلات عملية الانتاج الزراعى بالاراضى الزراعية عامة وبمشروعات الاستصلاح خاصة مقترنا على استحواذها التام على الاسواق النهائية للحاصلات الزراعية سواء لاغراض التصنيع الزراعى او الاستهلاك النهائى او اعمال التجارة والنقل للحاصلات الزراعية (Ryan & Hodbod, 2018) . من ثم فان المحرك الاساسى لعولمة الانتاج الزراعى يتمثل فى اثر كلا من الاستثمار الاجنبى المباشر الزراعى (Freemen *et al*, 2018) وشركات العالمية متعددة الجنسيات (IFAD, 2012) او كلاهما معا – مما افضى الى تكوين شبكة عالمية من سلاسل الامداد والتموين تنخرط فيها معظم مشروعات الاستصلاح والانتاج الزراعى فى دول العالم الثالث بافريقيا واسيا وامريكا اللاتينية (UNCTAD, 2009). اقترن مع العوامل الثلاثة السابقة ظهور نمط الزراعات التعاقدية لضمان التوريد الكافى لمستلزمات الانتاج (Bigman, 2008) ونقل تكنولوجيا الانتاج الزراعى الحديثة الى المزارعين بالدول النامية (Gisselquist & Marie, 2000) وضمان تدفق رؤوس الاموال والتمويل اللازم بغرض رفع الكفاءة الانتاجية والجودة الانتاج بمواصفات قياسية عالمية فى مقابل ضمان التوريد التام للانتاج الزراعى والحاصلات الزراعية الى تلك الشركات العالمية و كبارالمستثمريين (FAO, 2016) مقترنا بضمان عملية التسويق للمنتجات الزراعية (Fold & Katherine, 2008)على عكس ضعف عملية التسويق الزراعى والهدر الزراعى الكبير الذى تعانى منة معظم مشروعات الاستصلاح بمصر (Allan, 2009 and AAAID, 2002). من ثم فان الدول ومشروعات الاستصلاح الغير قادرة على الاستجابة والانخراط مع تلك المحركات الاقتصادية والابعاد العالمية لعولمة الانتاج الزراعى سوف تستمر مشاكلها وقضاياها الانتاجية من حيث ضعف الانتاجية وضعف عمليات التسويق والعائد الزراعى (محلية وعدم تركيز السوق) (CARICOM, 2018) وعدم القدرة على التخصص الوظيفى الانتاجى الزراعى (نظرا للحجم الانتاجى الزراعى الصغير) (Bruinsam, 2003) (جمعة، ٢٠١٥؛ عبد السلام، ٢٠١٠؛ منصور، ٢٠١٥)– مما يفاقم

من ضعف مرودها التنمية على عملية التنمية الريفية والتنمية الاقليمية بالمحافظات التى تقع بها (زينهم ، ٢٠١٢). مما افضى الى تبلور اهمية ان تتبنى مصر حزمة سياسات بديلة للتنمية الزراعية الافقية تتمثل فى مراعاة الابعاد العالمية الحديثة لعولمة الانتاج الزراعى عند التخطيط لمشروعات استصلاح الاراضى بالمحافظات المصرية المختلفة (الاونكتاد، ٢٠١٨ ;FAO, 2004). ينهض هذا البحث على ان ضعف المردود التنموى لمشروعات التنمية الزراعية الافقية (مشروعات استصلاح الاراضى المصرية) المقامة فى الهوامش والتخوم الصحراوية المباشرة للدلتا ووادى النيل وضعف اثارها على عملية التنمية الاقليمية سواء من حيث الحد من معدلات البطالة المرتفعة، او الحد من الفقر الريفى، او اتاحة المزيد من فرص العمل، او المساهمة فى زيادة الناتج المحلى، او تحفيز التنمية الصناعية والتشابك مع القطاعات الاقتصادية الاخرى، او القدرة على امتصاص الزيادات السكانية، او نشر العمران خارج المعمور القائم صوب المناطق الصحراوية، او القدرة على خلق انوية عمرانية جديدة بالصحارى (زينهم، ٢٠١٢؛ Allan, 2009) يرجع كل ذلك بالاساس الى محلية عملية الاستصلاح المصرية وعدم قدرة تلك المحافظات ومشروعات الاستصلاح بها على الاستجابة الى المتطلبات الوظيفية والانتاجية للابعاد العالمية الحديثة لعولمة عملية الانتاج الزراعى عالميا. هذا من اثره ان يلقى الضوء على اهمية طرح التساؤل الخاص بتحديد ماهية المحافظات المصرية فى الاوضاع الراهنة الاكثر قدرة على تلبية والاستجابة الى الابعاد العالمية الحديثة لعولمة الانتاج الزراعى مقترنا بطرح الاسئلة الخاصة بتحديد الاسس والمعايير التى يتم على اساسها تحديد تلك المحافظات والتصنيف الوظيفى للمحافظات المصرية طبقا لمدى قدرتها على الاستجابة لتلك الابعاد والانخراط فى سلاسل الامداد والتموين الزراعي العالمية وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى قطاع الزراعة والاستصلاح وهو ما يمثل الهدف الرئيسى والتساؤل البحثى الرئيسى الذى يحاول هذا البحث الاجابة عليه. من ثم ينقسم هذا البحث الى اربعة اجزاء، على النحو التالى:

الجزء الاول يقدم اطار تفسيرا متكاملا لديناميكية عمل مداخل واساليب التنمية الزراعية الحديثة ومدى تشابك الابعاد العالمية لعولمة الانتاج الزراعى من حيث تداخل دور الاستثمار الاجنبى المباشر مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات فى تكوين الشبكة العالمية لسلاسل القيمة والامداد والتموين الزراعى لمدخلات ومستلزمات الانتاج الزراعى جانب الى جنب التسويق والتصنيع والاعمال الزراعية للحاصلات الزراعية ومن ثم بلورة نظام الزراعات التعاقدية. اما الجزء الثانى فيعمل على ابراز اهمية تحول سياسات التنمية الزراعية ومشروعات الاستصلاح بمصر الى مراعاة الابعاد العالمية لعولمة قطاع الزراعه للحد من القضايا التنموية التى يعانى منها قطاع الاستصلاح خاصة اشكالية ضعف المردود التنموى لمعظمها على عملية التنمية الاقليمية بالمحافظات المصرية. يوضح الجزء الثالث من البحث منهج اختيار معايير تصنيف المحافظات المصرية ذات القدرة على تطبيق مداخل التنمية الزراعية العالمية وشرح الاسلوب الاحصائى المستخدم فى عملية التصنيف (الارقام القياسية والتحليل العنقودى Cluster Analysis and Standardization واستنباط العوامل الرئيسية ذات التاثير على التصنيف النهائى للمحافظات المصرية Factor analysis. اما الجزء الرابع والاخير يوضح نتيجة التحليل الاحصائى والتصنيف المقترح للمحافظات المصرية طبقا لقدره مشروعات الاستصلاح بها على الانخراط فى عملية عولمة الانتاج الزراعى وتطبيق اساليب الزراعة العالمية، مع تحديد العوامل الرئيسية المؤثرة على التصنيف النهائى ويختتم البحث بمجموعة من النتائج والتوصيات.

- الدراسات المرجعية.
- تطور فكر صناعة الانتاج الزراعى ومشروعات الاستصلاح من نمط الزراعة التقليدية إلى مداخل الزراعة الحديثة.

مر فكر التنمية الزراعية عامة وصناعة الانتاج الزراعى وتخطيط مشروعات الاستصلاح عالميا بمراحل إرتبطت فيها بمعيارين يوضحان فكر الإنتقال من مداخل التنمية الزراعية التقليدية إلي مداخل التنمية الزراعية الحديثة العالمية منذ عام ٢٠٠٢ كالتالي:-

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

اولاً: مداخل التنمية الزراعية والتخطيط لمشروعات الاستصلاح التقليدية تعتمد على معيار العرض والمنح البيئى من حيث الإعتماد على مدى وفرة او ثراء او الموارد الطبيعية المحلية supply side and sources based :- وهو"معيار ساكن" (إستاتيكي) حيث يعتمد على الوفرة في عناصر الإنتاج مثل توافر الموارد الطبيعية المحلية (الاراضي الصالحة للزراعة – المياه – المناخ)، الموارد البشرية، الموارد المالية، مصادر الري (FAO,2015) . والتي تعتبر لها أثر محدود على التنمية ، حيث على اساس هذه الموارد وتوافقها معا يتم صياغة مرتكزات عملية استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية (production mixed) التى ترتب بشكل اساسى بقيمة الاقتصادية للتكلفة الاستثمارية لاستصلاح الفدان او الهكتار الزراعى (منصور، ٢٠١٥) وبناء على تلك التكلفة الاستثمارية يتحدد كلا من والتركيب والتكثيف المحصولى واسلوب الرى ومستوى الميكنة الزراعية وحجم المزرعة والوحدة الزراعية (حسين، ١٩٩٩) ومدى تكامل الانتاج الزراعى الحيوانى الصناعى (زينهم، ٢٠١٢) وبناء على كل ذلك تتحدد سياسة التصرف فى الاراضى وسياسات التمليك (سواء للفئات الاجتماعية او شباب الخريجين او الجمعيات او صغار المستثمرين او الشركات الاستثمارية الكبرى) (حسين، ٢٠١٠) وبناء عليها يتحدد طبيعة النسق العمرانى سواء قرى صغرى او كبرى او مدن جديدة زراعية (مثل النوبارية والصالحية الجديدة) وحجم السكانى الكلى لمشروع الاستصلاح (UNCTAD, 2009 ; Allan, 2009)

ثانياً: مداخل التنمية الزراعية الحديثة العالمية –تعتمد على معيار الطلب أي الإعتماد على احتياجات ومتطلبات السوق القومى والاقليمى العالمي:- حيث تصبح التنمية الزراعية اكثر استجابة لاحتياجات ومتطلبات السوق- وهو"معيار ديناميك" (ديناميكي) (FAO, 2007)- وعليه تكون الزراعة الحديثة متغيرة الخصائص ومتعدد الأنماط ومتعددة المواقع الجغرافية، حيث الإعتماد على كفاءة عناصر الإنتاج والقدرة التنافسية للمنتج الزراعي (الكيف وليس الكم) مثل إستخدام التكنولوجيا المتطورة في صناعة الزراعة، أستحداث أنواع محاصيل زراعية متخصصة تتناسب مع أحتياجات ومتطلبات السوق العالمي وتلبي رغبات المستهلكين،

أستهداف مواقع جديدة للتنمية تساهم في تحقيق متطلبات السوق العالمي (APIA, 2009) ، استحداث طرق جديدة للنقل، دخول شركاء جدد في التنمية على المستوى المحلي والعالمي (UNCTAD, 2009)

تناولت العديد من الجهات والمنظمات العالمية المؤتمرات العالمية التحولات والتغيرات فى سياسات التنمية الزراعية التقليدية والحالية لمواجهة هذه التغيرات والتحديات العالمية مثل (منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة "الفاو"– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD,2009")، بتاثير العديد من الدوافع والموجهات العالمية لتدعيم قدرة الدول المحتلفة للتكيف مع تلك الدوافع والتى تشمل ما يلى:

- تغير مفهوم التنمية الزراعية: التركيز على مفهوم التنمية الزراعة المستدامة، حيث أن التنمية الزراعية المستدامة وما تشمله روابط امامية وخلفية بالقطاعات الإقتصادية الأخرى عاملا رئيسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهو ما يوكد على اهمية احداث التكامل الزراعى الصناعى والزراعى التجارى من جانب. كما يؤكد على الدور المحورى لقطاع الزراعة على تحقيق اهداف التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠– خاصة تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والذى يستهدف: "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" (FAO, 2016).
- تحول قطاع الزراعة ومشروعات الاستصلاح الى قطاع استثمارى جاذب للاستثمارات العالمية – حيث دعى الهدف ١٧ من اهداف التنمية المستدامة الدول المختلفة الى تدعيم المناخ الاستثماري الزراعي وتعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ونص على "البلدان على زيادة فرص الأستثمار الزراعي العالمي بما في ذلك القطاع الخاص المحلي والشركات عبر الوطنية وأصحاب المصلحة المتعددين" بهدف جمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية لدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان (النامية والمتقدمة) (FAO, 2015) .

- تعزيز فكر الزراعة التجارية والإندماج في الأسواق العالمية، اولاً: من خلال تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والعالمية. ثانياً: من خلال الدخول في نظام التجاري متعدد الأطراف عالمي مفتوح، توفير سبل الوصول إلى السوق العالمية، الأندماج في سلاسل القيمة العالمية المستدامة (الزراعة الحديثة – تحديث الزراعة)، ونقل التكنولوجيا وتنمية القدرات (OCED, 2014)
- تحفيز صناعة الزراعة واقامة المجمعات الزراعية الصناعية المعتمدة على إقامة بنية تحتية قادرة عل الصمود، والمقترنة باقامة مراكز البحوث والتطوير الزراعى لتشجيع الابتكار (OCED, 2014)

المتغيرات العالمية الحديثة ذات التأثير صياغة سياسات التنمية الزراعية وتخطيط مناطق استصلاح الاراضي: تتمثل أهم المتغيرات العالمية الحديثة ذات التاثير على عمليات التنمية الزراعية وتخطيط مشروعات الاستصلاح فى ثلاثة عوامل رئيسية منبثقة من عمليات عولمة الانتاج الزراعى وصناعة الزراعة انعكست على ظهور عاملين مكملين وذلك على النحو الذى يوضحه الشكل رقم (١) هم على النحو التالى:

أولاً: العوامل العالمية الرئيسية الثلاثة ذات التأثير على تخطيط مشروعات الاستصلاح وتشمل:

- التوجه العالمي لتعزيز مبدا تقسيم الاعمال الزراعية عالميا داخل وخارج الدولة من خلال اتباع انظمة سلاسل القيمة والامداد العالمية value/supply chain لمستلزمات الانتاج الزراعى والامداد بتكنولوجيات الانتاج الزراعى الى النقل حتى التسويق الزراعى كأساس لتحقيق الإستدامة الاعمال الزراعية وزيادة انتاجية المشروعات الزراعية ومشروعات استصلاح الأراضي (Gilbert, 2008)
- تنامى دور الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القوميات Multi-National Corporations MNCs فى كافة عمليات الانتاج الزراعى من حيث الامداد بمستزمات الانتاج الزراعى او اعمال الزراعة والتهيئة الزراعية او الامداد بتكنولوجيات واساليب

الزراعة الحديثة والمرافق الزراعية واساليب الرى المتطورة حتى عمليات تجميع وتخزين المحصول والعمليات اللوجستيات والنقل للمحاصيل الى الاسواق وعمليات التسويق المحلى او العالمى النهائى (Fold & Katherine, 2008)

- زيادة دور الأستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي (Foreign Direct Investment FDI) واعادة اعتبار العديد من مشروعات الاستصلاح كمناطق استثمارية (APIA, 2009)

من ثم تشابك تاثير كلا من عامل سلاسل الامداد والتموين العالمية فى الاعمال الزراعية مع عامل تنامى دور الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات مع عامل دور الاستثمار الاجنبى المباشر فى ظهور عاملين تابعين عالمين ذوى تاثير على تخطيط مشروعات الاستصلاح وهما:

- عامل ظهور نمط الزراعة التعاقديه (ABD, 2008) –خاصة الزراعات التعاقدية المحلية/العالمية كتجسيد للاعمال الزراعية و التجارية –Agro-Business and Agro Commercial (Dinham & Colin, 2013) (طبقا للتاثير المشترك لعاملى الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات التى تشارك في الزراعة عن طريق الأستثمار الأجنبي المباشر والزراعة التعاقدية) (FAO, 2007)
- الزراعات التصديرية – حيث ان العديد من مواقع مشروعات الاستصلاح تخصص فى العديد من الدول النامية لاغراض تصدير كامل الانتاج المحصولى الى الخارج ويقترن بذلك ان تتخصص تلك المشروعات فى زراعة المحاصيل التصديرية ذات الميزة النسبية فى تلك الدول وذات الطلب الكبير فى الاسواق العالمية – اى ان الغرض منها يتركز فى الغرض الاستثمارى والتصدير الخارجى وتساهم فى سد الفجوة الغذائية وتامين الامن الغذائى العالمى فى المقام الاول قبل التوجة المحلى نحو سد الفجوة الغذائية المحلية (CARICOM, 2018). من ثم فان هذا العامل قد اثار العديد من اوجة النقد للتوجهات العالمية الحديثة فى الاعمال الزراعية بتحفيز استغلال الموارد الارضية والمائية والانتاجية

بالدول النامية لتامين الامن الغذائى العالمى وغالبا لصالح الدول المتقدمة على حساب الامن الغذائى القومى المحلى وهو ما يحتاج الى تحقيق العديد من التوازنات لمراعاة العدالة الانتاجية وسد الفجوة الغذائية المحلية فى مقابل عدم هدر فرص زيادة صادرات وربحية الدول النامية من اعمال التصدير الزراعى (UNCTAD, 2009)

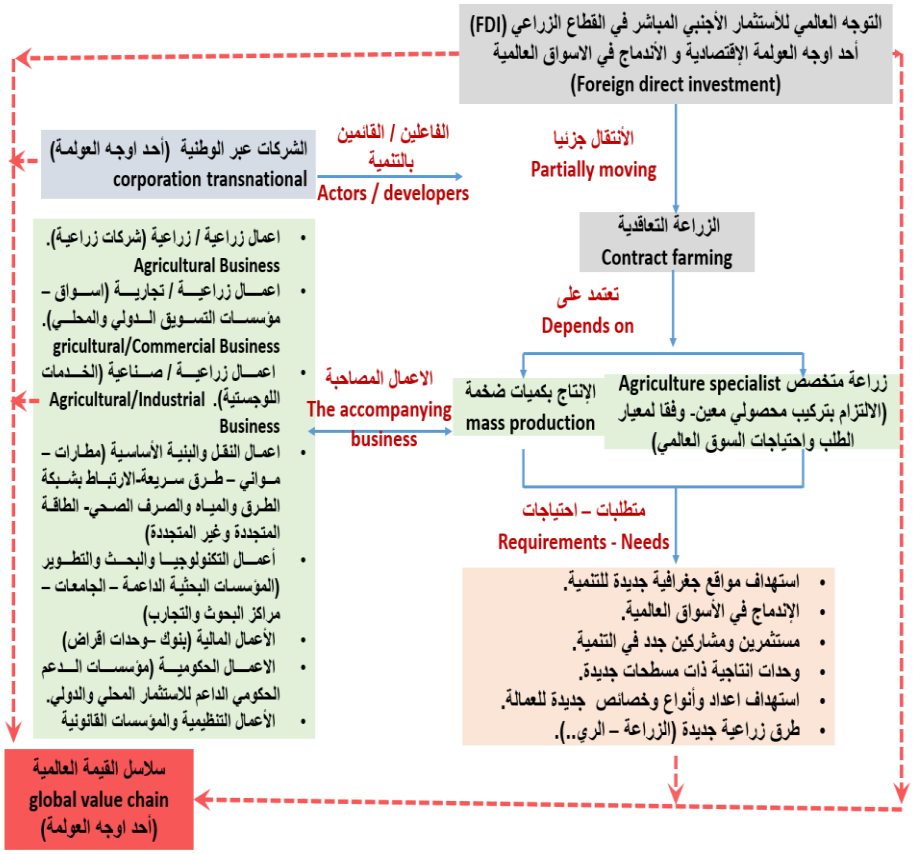

شكل (١): تشابك تأثير الاستثمار الاجنبى المباشر مع تنامى دور الشركات الزراعية متعددة الجنسيات وسلاسل الامداد والتموين الزراعية العالمية على ظهور نمط الزراعات التعاقدية وانعكاسها على تخطيط مشروعات استصلاح الاراضى.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

ونظرا للدور المحورى لعاملى ومتغيرى دور الشركات متعددة الجنسيات وسلاسل القيمة والامداد والتموين فانة سوف يتم مناقشة انعكاسهم على تنمية وتخطيط مشروعات الاستصلاح فى الجزء التالى:

الأطر التفسيرية لتأثير ديناميكية وتغلغل الشركات متعددة الجنسيات على تحفيز عمليات سلاسل الامداد والقيمة الزراعية ونمو الاستثمار الاجنبى المباشر الزراعى: تنقسم الشركات عابرة القوميات ومتعددة الجنسيات فى شبكة عولمة الانتاج الزراعى والاعمال الزراعية الى نوعين هما:

- الشركات متعددة الجنسيات العاملة في قطاع الزراعة والأنشطة ذات الصلة (Agriculture-based TNCs): التى يتمحور عملها فى قطاع الزراعة بالاساس والانتاج الحيوانى والسمكى ثم فى مجال الصناعات الزراعية ذات الصلة (IFAD, 2012)
- الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى سلاسل الامداد والتموين الاستثمارية الزراعية الخادمة لقطاع الزراعة (value chain TNCs from other segments of the) وتشمل الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى الانشطة المتكاملة والداعمة لقطاع الزراعة من موردي المدخلات مثل المعدات والأسمدة والبذور (Suppliers)، المصنعين / المجهزين أو المعالجين (Manufacturers / processors والصناعات الزراعية ومصنعي الأغذية / المصنعين، تجار الجملة (Traders/wholesaler)، تجار التجزئة / محلات السوبر ماركت (Retailers/ supermarkets) (UNCTAD, 2009) . ويمكنهم المشاركة في الإنتاج الزراعي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة / المزارع (APIA, 2009)، وكذلك الزراعة التعاقدية وغيرها من الأشكال التعاقدية (Bolwig *et al*, 2009). تلك الشركات عبر الوطنية عادة ما تكون أكبر من الشركات متعددة الجنسيات العاملة فى قطاع الزراعة ذاته. على سبيل المثال، أكبر شركة للمواد

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الغذائية والمشروبات في العالم TNC ، نستله (سويسرا)، تسيطر على ٦٦ مليار دولار في الأصول الأجنبية (UNCTAD, 2009).

من ثم حدث العديد من التغيرات الهيكيلية فى عمليات الانتاج الزراعى ومشروعات التوسعات الزراعية عالميا مع تبلور سيطرة وهيمنة الشركات عابرة القوميات على كافة مراحل الامداد والتموين ومراحل الانتاج الزراعى وتشمل:

١. مشاركة الشركات عبر الوطنية في جمع مراحل سلسة القيمة المضافة (الإنتاج الزراعي – الأعمال التجارية الزراعية – الأعمال الصناعية الزراعية) (IFAD, 2012)
٢. نشر المعايير الدولية و مواصفات الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية (FAO, 2016)
٣. ظهور أنظمة (وظائف) تسويقية حديثة وتراجع دور الأنظمة التسويقية التقليدية مثل تراجع دور الاسواق الريفية واسواق الجملة وتجار الجملة المحليين وحل محلهم الوسيط التجارى الزراعى ومحطات التصدير الزراعية التى تعتمد على الاستثمار الاجنبى المباشر (Bruinsam, 2003)
٤. التغير في الاسواق النهائية المستهدفة (الأندماج في الأسواق العالمية) (FAO, 2007)
٥. اتباع مراحل وسلاسل الامداد والتموين والقيمة الزراعية حيث يقصد بسلاسل الامداد والتموين العالمية Global value chains GVCs) بانها سلسلة من العمليات المترابطة التى من خلالها ينتقل وتتدفق المنتجات الزراعية الاولية او الوسيطة عبر سلسلة مترابطة بالترتيب بحيث بنهاية كل عملية يكتسب المنتج الزراعى قيمة مضافة حتى يصل الى الاسواق النهائية او العملاء النهائيين (منظمه الأونكتاد، 2018). وتتضمن سلاسل القيمة للامداد والتوريد فى انشطة التنمية الزراعية كلا من :توريد المدخلات (مثل نشر البذور والأسمدة) وهي مايسمى (بمرحل المنبع الدولي) التي يتغذي عليها عملية الإنتاج الزراعي وثم المعالجة الأساسية أو الأولية، ثم وتؤدي إلى التجارة والخدمات اللوجستية والمعالجة وفي النهاية إلى تجارة التجزئة، ومن ثم إلى المستهلكين النهائيين (على سبيل المثال محلات السوبر ماركت، سلسلة مطاعم الوجبات السريعة، بيوت القهوة والشاي) وهي ما

تسمى (بمرحلة المصب أو المتلقين الدوليين) (Rani & Pinaki, 2018) . كل تلك العمليات وسلاسل الامداد والتوريد تتحكم فيها عالميا بشكل تام عددا محدودا من الشركات العالمية متعددة الجنسيات والتى تتحكم فى التسويق للمنتجات الزراعية ونشر المبتكرات واساليب الزراعة الحديثة وتحدد الحجم الاقتصادى الاقصى للمشروعات الزراعية محليا فى كل دولة طبقا للطلب العالمى على المنتجات وهو ما يمثل البعد الغائب فى تخطيط مشروعات الاستصلاح بمصر التى اعتمدت كلها على جانب العرض كما هو موضح بالشكل رقم (٢).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

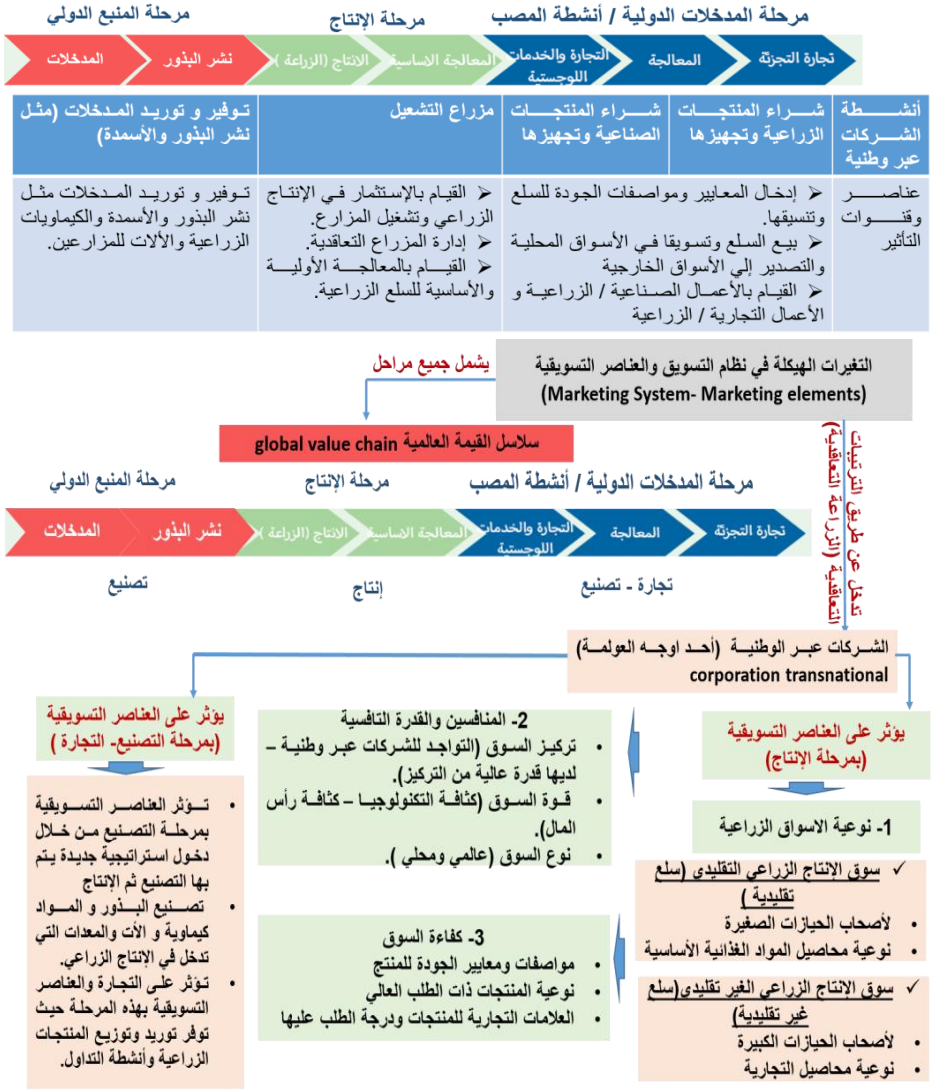

شكل (٢): دور الشركات متعددة الجنسيات على تحفيز نمو انشطة سلاسل الامداد والتموين والقيمة الزراعية

مما هو جدير بالذكر ان العلاقة التشابكية ما بين الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى المباشر يتضح من خلال شكل (٣) حيث ان تدخل الشركات متعددة الجنسيات فى عمليات سلاسل الامداد والتموين والقيمة الزراعية يتم بطريقتين هما:

- اما الاستثمار الاجنبى المباشر فى اعمال الزراعية وعمليات الامداد والتموين الزراعية وبالتالى تعمل على شراء /تملك /ايجار مشروعات الاستصلاح والتوسع الزراعى الجديدة واقامة مقار وافرع للشركة فى البلد المضيف واقامة سلاسل من الشركات المتخصصة فى كافة الاعمال الزراعية/ او الزراعية– التجارية/ او الزراعية الصناعية(Pascal, 2014)
- اما شراكة صغار وكبار المزارعين المحليين وشركات الاستثمار الزراعى المحلية من خلال ما يعرف بالزراعة التعاقدية التى تضمن توفر مصدر التمويل واساليب الانتاج الزراعى الحديثة وكافة مدخلات الانتاجية الزراعية والتسويق النهائى للمحصول مما يعمل على حل مشكلات صغار المزارعين وزيادة قدراتهم التمويلية وضمان التسويق للمحصول وزيادة الانتاجية وتحسين الممارسات الزراعية مقابل ضمان التوريد الكامل او الجزئى للمحصول والحاصلات الزراعية بغرض التصدير والتشابك مع الاعمال الزراعية والاعمال الزراعية التجارية العالمية (Da Silva, 2005 and ABD, 2005)

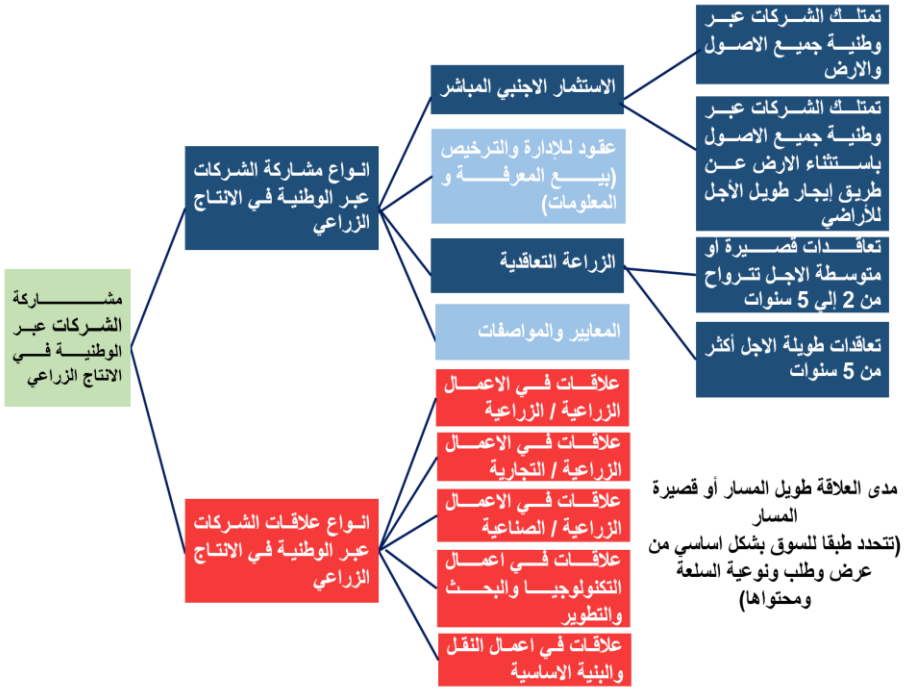

شكل (٣): يوضح اساليب مشاركة الشركات متعددة الجنسيات فى الاعمال الزراعية بالاستثمار الاجنبى المباشر او بالزراعة التعاقدية

الانعكاس المتوقع للمتغيرات العالمية الحديثة على زيادة فاعلية والمردود التنموى لمشروعات استصلاح الاراضى: يوضح جدول (١) الانعكاس المتوقع للمتغيرات العالمية الحديثة على تخطى مشكلات التنموية وزيادة المردود التنموى لمشروعات الاستصلاح بالدول النامية وتشمل الانعكاس الاقتصادى والبيئى والاجتماعى والعمرانى والاستثمارى وذلك على النحو التالى:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

جدول (١): الانعكاس المتوقع للمتغيرات الزراعية العالمية على زيادة المردود التنموى لمشروعات الاستصلاح بالدول النامية

مراحل سلسلة القيمة الزراعية المضافة	المدخلات	الإنتاج	المعالجة - الخدمات اللوجستية التوزيع - التجارة الدولية	
			ثمراء المنتجات الزراعية وتجهيزها	ثمراء المنتجات الصناعية وتجهيزها
نشاط الشركات عبر وطنية (القطر الزراعي الحديث)	توفير وتوريد المدخلات	مزارع الشطيل		
عناصر التأثير	توفير وتوريد المدخلات مثل بذور البذور والأسمدة والكيماويات الزراعية والآلات للمزارعين. (Dolan, 2000)	-الطلب بالاستثمار في الإنتاج الزراعي وبشراء المزارع. -توافر المزارع للتكافؤ. -الطلب بالمعالجة الأولية والتعليبة للمنتج الزراعي. (FAO, 2016)	-إدخال المعايير ومواصفات الجودة للمنتج وتسويقه. -تهيئ المنتج وتسويقه في الأسواق المحلية والتصدير للأسواق الخارجية. -نمو الأعمال الصناعية / الزراعية والأعمال التجارية/الزراعية (Fold & Katherme, 2008)	
١ – الانعكاس الاقتصادي	-انتقال التكنولوجيا من خلال توفير المدخلات. -إدخال نظم الابتكار الزراعي الحديثة إلى الحقل المضيف. (Gisselquist & Marie, 2000)	-زيادة رأس المال وزيادة الاستثمار -توفير التمويل للمزارعين وتكثيف الجهود الخاصة من خلال الزراعة التعاقدية. -خلق التكنولوجيا عن طريق إدخال مدخلات جديدة وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي جديدة وأنشطة أنواع محاصيل جديدة، وإدارة البحث والتطوير. -توسيع نطاق المشروعات الاستصلاح وزيادة حجم الوحدة الإنتاجية ومتوسط حجم المشروع -توفير فرص عمل جديدة وتكثير الصادرات. (APTA, 2009)	-تشجيع تسويق الزراعة وتحسينها. - إدخال الزراعات التعاقدية في سلسلة القيمة الشجرية الزراعية مما يقدم مساعدات للمزارعين. -تكثير الوصول إلى الأسواق الخارجية الصناعة وتكثير الصادرات الزراعية والشجرية الزراعية والصناعة الزراعية والخدمات. -تحسين الربط بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى. (FAO, 2007)	
٢ – الانعكاس البيئي	-تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتكثير الإنتاجية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي. -تحسين الموارد البشرية وتكثير المهارات اللازمة لمواجهة التوجهات والمتغيرات العالمية في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع الشركات العالمية في الزراعة والتجارة. (FAO, 2016)	-تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتحسين الأمن الغذائي. -تحسين الموارد البشرية وتكثير المهارات اللازمة لمواجهة التوجهات والمتغيرات العالمية في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع الشركات العالمية في الزراعة والتجارة. (FAO, 2016)		
٣ – الانعكاس الاجتماعي	-تكثير الموارد البشرية وتكثير المهارات اللازمة لمواجهة التوجهات والمتغيرات العالمية في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع الشركات العالمية في الزراعة والتجارة. (Pascal, 2014)	-تكثير فرص عمل للشباب الريفي والنساء بشكل خاص.		
٤ – الانعكاس العولمي	-تكثير الموارد البشرية وتكثير المهارات اللازمة لمواجهة التوجهات والمتغيرات العالمية في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع الشركات العالمية في الزراعة والتجارة. (Hassan, ٢٠١٠)	-تكثير الموارد البشرية وتكثير الخدمات المجتمعية وخدمات البنية التحتية والخدمات اللوجستية. (جمعة، ٢٠١٥)		
٥ – الانعكاس الإداري والحوكمة	-تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتكثير الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. -تحسين الموارد البشرية وتكثير المهارات اللازمة لمواجهة التوجهات والمتغيرات العالمية في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع الشركات العالمية في الزراعة والتجارة. (AAAID, 2002)	-تحسين إدارة الموارد الطبيعية وتحسين الأمن الغذائي. -تحسين الموارد البشرية وتكثير المهارات اللازمة لمواجهة التوجهات والمتغيرات العالمية في مجالات التنمية الزراعية وتشجيع الشركات العالمية في الزراعة والتجارة. (FAO, 2016)		

أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى صياغة الاسس والمعايير المكانية ذات القدرة على الاجابة عن التساؤل الخاص بتحديد ماهية المحافظات المصرية فى الاوضاع الراهنة الاكثر قدرة على تلبية والاستجابة الى الابعاد العالمية الحديثة لعولمة الانتاج الزراعى مقترنا بطرح الاسئلة الخاصة بتحديد الاسس والمعايير التى يتم على اساسها تحديد تلك المحافظات والتصنيف الوظيفى للمحافظات المصرية طبقا لمدى قدرتها على الاستجابة لتلك الابعاد خاصة الانخراط فى سلاسل الامداد والتموين الزراعي العالمية وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى قطاع الزراعة والاستصلاح؟ من ثم الاجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

١-ما هو التأثير المتوقع من الابعاد العالمية الزراعية الحديثة التى تجسد عملية عولمة الانتاج الزراعى الحديث على الارتقاء وزيادة المردود التنموى من مشروع الاستصلاح الزراعى فى مصر؟

٢-ما هى الدواعى والمبررات لكى تتحول سياسات تخطيط مشروعات الاستصلاح فى مصر الى اتباع واستدماج الابعاد العالمية الزراعية الحديثة فى ضوء توقع مساهمة تلك العوامل فى الحد من القضايا التنموية والانتاجية بتلك المشروعات؟

٣-ما هى اهم ملامح ومظاهر اشكالية ضعف المردود التنموى لمعظم مشروعات الاستصلاح المصرية على عملية التنمية الاقليمية بالمحافظات المصرية؟

٤-ما هى العوامل الرئيسية المؤثرة على تباين قدرات المحافظات المصرية على تطبيق مداخل التنمية الزراعية العالمية الحديثة؟

منهج البحث والتساؤلات البحثية

للاجابه على التساؤل الرئيسى للبحث فقد قام الباحث باستخدام منهج التحليل الاحصائى للبيانات الكمية والاحصائية لعدد من المتغيرات وتطبيق المناهج الكمية. Quantitative Methods حيث استخدم الباحث اولا الاساليب الاحصائية الكمية وذلك لاختبار مدى قدرة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المحافظات المصرية على تطبيق نظم الزراعة الحديثة والمتغيرات العالمية الزراعية من حيث استدماج الشركات عابرة القوميات الزراعية وجذب الاستثمار الاجنبى المباشر وتطبيق نظم الزراعة التعاقدية والتصدير الزراعى. حيث اعتمد الباحث على اسلوب التحليل الاحصائى لعدد ١٤ متغير رئيسى اعتماد على الاحصائيات الزراعية المنشورة على مستوى المحافظات المصرية التى بها مشروعات استصلاح سواء فى التعدادات الزراعية وتعدادات او النشرات الزراعية الاحصائية المنتجة من جانب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وهيئة الرقابة على الصادرات الزراعية والغرف التجارية وهيئة سلامة الغذاء وبيانات هيئة تعمير الاراضى والمجلس التصديرى للحاصلات الزراعية.

تم استنباط اهم المتغيرات ومعايير ترشيح المحافظات المصرية للانخراط فى عملية عولمة الانتاج الزراعى بابعادة الحديثة من خلال تحليل اهم متطلبات تهيئة مواقع الاستصلاح لاستقبال الاستثمارات الاجنبية المباشرة او جذب الشركات متعددة القوميات لتكوين سلاسل الامداد والقيمة فى التجارب العالمية والتى تضم الابعاد والركائز التالية ذات التاثير على صياغة معايير التصنيف على النحو الذى يوضحه الجدول رقم (٢).

تم معالجة قيم كافة المتغيرات باسلوب الارقام القياسية Standardization للتوحيد وسهولة المقارنة والتحليل ثم تطبيق اسلوب التحليل العنقودى التجميعى Cluster Analysis لاستنباط مجموعات المحافظات المتشابهة فى قدراتها على تطبيق اساليب الزراعية العالمية الحديثة ومنها تم تقسيم المحافظات المصرية الى خمسة مستويات طبقا لقدرتها على الانخراط مع المتغيرات الزراعية العالمية الحديثة. كما تم تطبيق اسلوب التحليل العاملى وتحليل المكونات الاساسية Factor Analysis and Principle Components لاستنباط العوامل الرئيسية ذات التاثير على تباين قدرات المحافظات المصرية على تطبيق الاساليب والمتغيرات الزراعية العالمية الحديثة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

جدول (٢): ركائز ومتطلبات عملية التهيئة العمرانية لمشروعات الاستصلاح للانخراط فى عملية عولمة الانتاج الزراعى وتطبيق عوامل لانتاج الزراعى العالمية الحديثة

الركائز Pillars	عوامل ترشيح المحافظات المصرية Classification criteria
القدرة على التوسع الزراعى واتاحة مسطحات زراعية جديدة	١- المسطح المتاح للاستصلاح مستقبلا بالمحافظة حتى ٢٠٣٠ ضمن خطط الاستصلاح بالدولة بالالف فدان ٢- حداثة مشروعات الاستصلاح (مسطح المشروعات المستصلحة بعد ١٩٩٢) بالالف فدان
اتاحة البنية الاساسية الزراعية اللازمة	٣- مسطح المشروعات التى تطبق نظم الرى الحديثة المتطورة (الرى بالرش والتنقيط) بالالف فدان ٤-حجم الاستثمارات الحكومية المنفذة لتنفيذ البنية الاساسية من ١٩٩٢ حتى الان بالمليون جنيه
مراعاة الحد الادنى للوحدة الانتاجية	٥-اجمالى مسطح المشروعات ذات المساحة ١٠ الالاف فدان فاكثر
امكانية الشراكة مع المزارعين والمستثمرين المحليين	٦-مسطح المشروعات ذات نمط ملكية جميعيات ومستثمريين بالالف فدان ٧-مسطح المشروعات التى تطبق نظام الزراعات التعاقدية بالالف فدان
التوجة التصديرى للمشروع الزراعى والقدرة على التصدير	٨-مسطح المشروعات الموجهة للتصدير بلالف فدان (الغرض من المشروع الزراعى هو التصدير) ٩-المسطحات المحصولية المنزرعة بالحاصلات الزراعية التصديرية ذات الاولوية بمصر بالالف فدان وتشمل (محاصيل الارز/ قطن/خضار/فاكهة/نباتات طبية وعطرية/ اعلاف وألبان/بقول/بصل/ثوم) ١٠-حجم الصادرات الزراعية بالمحافظة بالالف طن ١١-القرب من موانئ التصدير والمطارات والمنافذ ١١-١ عدد محطات التصدير للحاصلات الزراعية (لم يتم قياسه) ١١-٢ الخدمات اللوجستية الداعمة للتصدير (لم يتم قياسه)
جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والشركات متعددة الجنسيات	١٣-اجمالى حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى مشروعات الاستصلاح بالمليار جنيه ١٣-١ جذب واقامة مقار لفروع الشركات متعددة الجنسيات الزراعية او بالاعمال الزراعية/ التجارية او الزراعية /الصناعية
نشر المبتكرات واساليب الزراعية الحديثة	١٤-عدد مراكز البحوث والارشاد الزراعى

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

النتائج والمناقشة

(١) **إشكالية ضعف المردود التنموى لمعظم مشروعات الاستصلاح المصرية على عملية التنمية الاقليمية بالمحافظات والحاجة الى سياسة بديلة:** بدأت مصر تطبيق سياسات التوسع الزراعى الافقى من خلال اقامة ٧٤ مشروعا لاستصلاح الاراضى بغرض استصلاح ما يفوق ٤,٠٤٣ مليون فدان فى الفترة ١٩٥٤ الى ٢٠١٩ كما هو موضح بالشكل رقم (٤). تتوزع تلك المشروعات على عدد ٢١ محافظة مصرية –حيث لا يوجد مشروعات استصلاح فى ستة محافظات وهى محافظات (القاهرة/ القليوبية/ الغربية / دمياط/ جنوب سيناء/ الاقصر). إلا أن معظم تلك المشروعات لم تحقق اهدافها التخطيطية والانمائية أو حتى الانشائية (حيث لم يتم استزراع سوى ١,٤٧٢ مليون فدان حتى عام ٢٠١٩ ولم يستكمل ما يقدر ب ٥٦% من اجمالى مشروعات الاستصلاح بمصر (وزارة الزراعة– هيئة تعمير الاراضى، ٢٠١٢)، وعلى الرغم من ضخامة الاستثمارات الحكومية بها التى تقدر ب ٢٥,١ مليار جنية مصرى) (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧). وتتضمن اهم مظاهر ضعف المردود التنموى لمشروعات الاستصلاح على عملية التنمية الاقليمية لمحافظاتها فى الملامح والمظاهر التالية:

(١) تحتل مصر ترتيب متأخر في مؤشر التنافسية الزراعية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٧، بلغ متوسط التنافسية المصرية في التنمية الزراعية على المستوى العالمي ٣,٦ عام ٢٠١٧.

(٢) ضعف حجم الاستثمارات المحلية او الاستثمارات الأجنبيه المباشرة وضعف الأندماج في السوق العالمي وبالتالي ضعف مشاركة الشركات العبر وطنية في منظومة التنمية الزراعية بمصر (جمعة، ٢٠١٥).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

(٣) ضعف مشروعات استصلاح الاراضي في تحقيق مستهدفها من خلال مقارنة المستهدفات الانمائية المخططة لمشروعات الاستصلاح مع الاوضاع الراهنة ٢٠١٩ وتشمل:

- متوسط نسبة تنفيذ استصلاح الاراضي "مساحات تم استصلاحها واستزراعها" بمشروعات استصلاح الاراضي ٥٨% من حجم الاراضي المستهدفة استصلالحها واستزرعها.
- ما بين ٤٠ % إلى ٥٠% من الأراضى التى إستصلحت لاتزال دون حد الإستغلال الإقتصادى ولاتزال تمثل عبئا على الموارد القومية حيث انها أما لم تدخل مرحلة الإستثمار الزراعى أو لم تصل إلي الحدية الإنتاجية، أى أن إستغلالها الزراعى لايزال يحقق خساره سنويه بسبب زيادة المصروفات عن الإيرادات الناتجه من زراعتها (Expert interview, 2019)
- ٢٥% من مشروعات استصلاح الاراضي لم تبدأ برامج التنفيذ بها (اي معدل التنمية والاستيطان بها يمثل صفر في المائة) رغم أقتراح انهاء تنفيذها في خطط واسترتيجيات التنمية الزراعية في ٢٠١١/١٠ (زينهم، ٢٠١٢)
- متوسط نسبة الاستيطان السكاني بمشروعات استصلاح الاراضي بمصر ٦١,٦% من إجمالي المستهدف تحقيقه (حسين، ٢٠١٠)
- متوسط نسبة توطن العمالة بمشروعات استصلاح الاراضي بمصر ٦٣% من إجمالي المستهدف تحقيقه(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧)
- لم يتم تنفيذ سوى ٤٨% من عدد القرى والمستقرات الريفية المستهدف اقامتها بتلك المشروعات (زينهم، ٢٠١٢)

(٤) محدودية قطاع استصلاح الاراضي في مواجهة قضايا التنمية الإقليمية الشاملة:

- جذبت مشروعات استصلاح الاراضي وعملت على استيطان اقل من ٢,٧% من اجمالى الزيادة السكانية الكلية بالمحافظات التى بها مشروعات استصلاح فى الفترة من (عام ١٩٨٦ – ٢٠١٧) (حسين، ٢٠١٠)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

- متوسط نسبة مساهمة مشروعات استصلاح الاراضي في خفض معدلات البطالة على مستوى الجمهورية ٢,٢٥% (لعام ١٩٨٦ – ٢٠٠٦) (زينهم، ٢٠١٢)
- بلغت متوسط قدرة مشروعات استصلاح الاراضي على معدلات الطرد والجذب السكاني ٠,١% (عام ١٩٨٦-٢٠٠٦)

(٢) تقييم مدى قدرة المحافظات المصرية على تطبيق نظم الزراعة الحديثة والمتغيرات الزراعية العالمية: تشير مؤشرات المتغيرات الاربعة عشر المستنبطة من تحليل ركائز تهيئة المحافظات والأقاليم لتطبيق متغيرات الزراعبة العالمية كما هو موضح بالجزء الثانى من البحث – الى محلية عملية التنمية الزراعية بمصر وتوجة معظم مشروعات الاستصلاح الى السوق المحلى وتقليدية عملية الانتاج الزراعى. من جانب اخر تتباين المحافظات تباين كبيرا فى مدى قدرتها على تطبيق نظم التنمية الزراعية العالمية وذلك على النحو التالى:

- اجمالى مسطحات المشروعات الموجهة للتصدير يبلغ ٨٤٢,٧ الف فدان بما يمثل ٢٢% فقط من اجمالى مشروعات الاستصلاح بمصر. مع مراعاة ان عدد من تلك المشروعات لا يقوم بالتصدير الى الخارج والعكس بالعكس يقوم عددا من المشروعات التى تستهدف سد الفجوة الغذائية بعملية التصدير الزراعى الى الخارج مثل مشروعات الاستصلاح بنطاق غرب الدلتا بمحافظات الاسكندرية والبحيرة ومطروح.

يبلغ إجمالى مسطح المساحات المحصولية بمشروعات الاستصلاح المنزرعة باحدى الحاصلات الزراعية التصديرية خاصة بالحاصلات الزراعية التصديرية المصرية ذات الاولوية ما يمثل ٢,٩ مليون فدان محصولى وهو ما يمثل ٢٥% من المساحة المحصولية لتلك المشروعات.

- ضآلة حجم الصادرات الزراعية من مشروعات الاستصلاح التى تبلغ اقل من ٢,٨ مليون طن فى ٢٠١٩.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

- محدودية حجم الاستثمار الاجنبى المباشر فى قطاع استصلاح الاراضى الذى بلغ ما يقدر ب ١,٤ مليار جنية مصرى فقط حتى عام ٢٠١٩ – يتركز معظمهم فى مشروع توشكى ١,٢ مليار جنية مصرى وتتركز الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى قطاع الاستصلاح فى عدد ثلاثة محافظات فقط الاستصلاح بمصر وما زالتا عملية انخراط مشروعات الاستصلاح مع متغيرات عولمة الإنتاج الزراعي في مراحلها الأولى وتتسم بالعشوائية معتمدة على المبادرات الفردية والاستثمارية لعدد من الشركات الاستثمارية الزراعية.

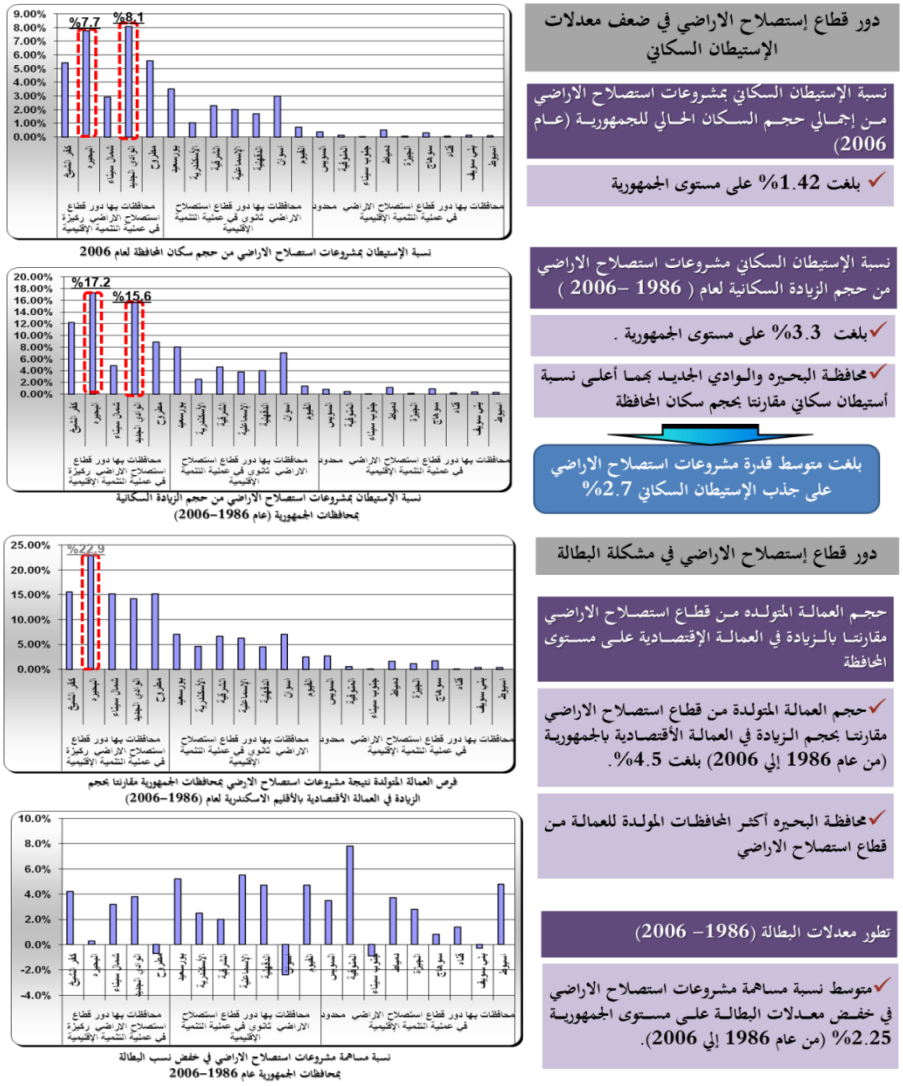

شكل (٤): ضعف المردود التنموى لمشروعات الاستصلاح على حل قضايا التنمية الاقليمية بالمحافظات المصرية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

بلغ اجمالى مسطح مشروعات الاستصلاح التى تطبق نظام الزراعة التعاقدية ما يقدر ب ٦٨٠ الف فدان وهو ما يمثل اقل من ١٧,٧% من اجمالى مسطحات مشروعات الاستصلاح بمصر وهو ما يعكس تقليدية عملية الاستصلاح بمصر ومازالت عملية انخراط مشروعات الاستصلاح مع متغيرات عولمة الانتاج الزراعى فى مراحلها الاولى وتتسم بالعشوائية معتمدة على المبادرات الفردية والاستثمارية لعدد من الشركات الاستثمارية الزراعية

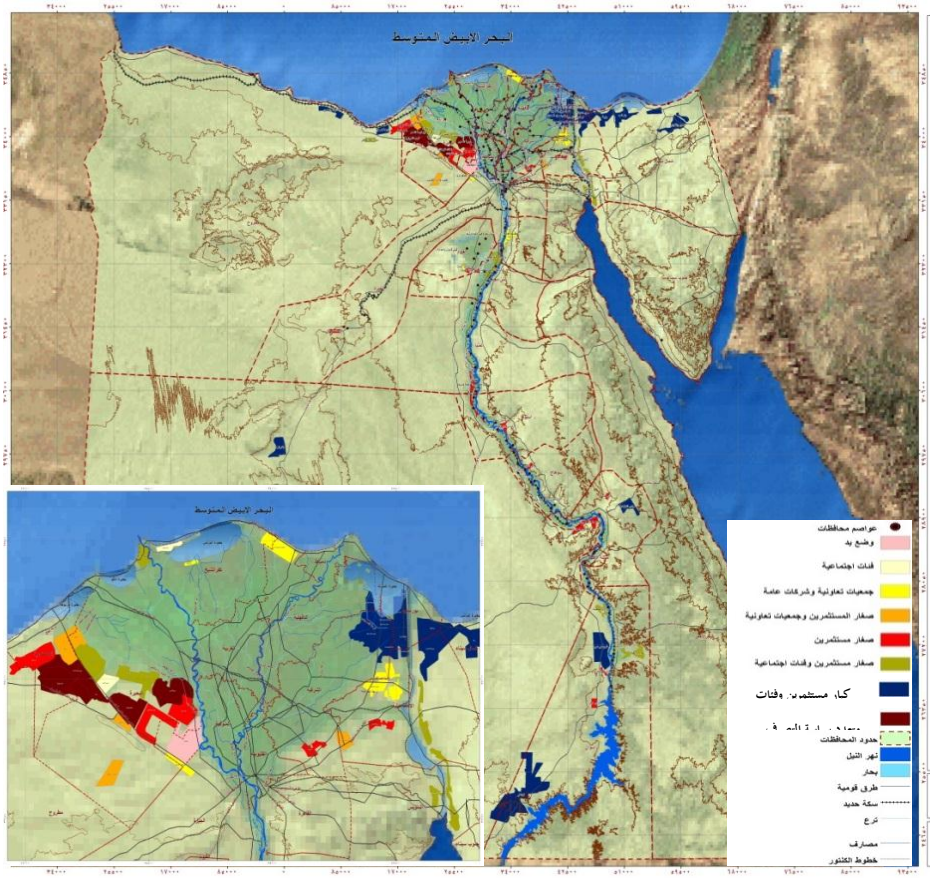

شكل (٥): تصنيف مشروعات استصلاح الأراضي بمصر طبقاً لأسلوب التصرف في الآراضي

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

المصدر: تم تجميع البيانات من المصادر التالية : استرتيجية التوسع الافقي لعام ١٩٩٧-٢٠١٧/ الخطة الخمسية لمشروعات استصلاح الأراضي للاعوام (٦٠/٦١-٦٤/٦٥- ٦٥/٦٦-٦٩/٧٠- ١٩٨٢/١٩٨٧-١٩٨٧/١٩٩٢-١٩٩٢/١٩٩٧- حتى الخطة ٢٠١٢/٢٠١٧) – وزراة الزراعه واستصلاح الاراضي– الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

–ما زالت سلاسل الامداد والقيمة والتموين والتكامل ما بين الاعمال الزراعية والاعمال التجارية والصناعية وسلاسل الموردين والموزعين الداعمة للاعمال الزراعية – فى مراحلها الاولى وتتسم بالبدائية والعشوائية والتبعثر دون هيكل منظم واضح يحدد طبيعة تلك الاعمال التكاملية ومازالت الى مزيد من التنظيم والتنسيق سواء على اسس تجارية (شبكات من الاسواق الزراعية المتدرجة حتى البوصات السلعية) او على اسس نقلية لوجستية (مستودعات ومخازن وثلاجات ومناطق لوجستية حتى مستوى الموانى الجافة) او على اسس تنظيم عمليات التصدير من (محطات تصديرية صغرى وكبرى ومتخصصة حتى مستوى الاقطاب الزراعية الصناعية والمناطق الاستثمارية الزراعية التصديرية)

فى المقابل فان مصر ما زالت تمتلك فرصا واعدة فى تطبيق نظم الزراعة الحديثة العالمية وذلك للعوامل التالية:

١–تمتلك المحافظات المصرية ما يزيد عن ١,٤٧ مليون فدان كتوسعات زراعية اضافية

٢–الارتباط المباشر بعدد ٢٢ منفذ دوليا سواء مطارات او مؤانى رئيسية والارتباط المكانى معهم بعدد من محاور النقل والحركة الاقليمية القائمة او محاور النقل القومية المستهدفة

٣–تبلغ مسطحات مشروعات الاستصلاح القائمة التى حققت شرط الحدد الادنى للوحدة الزراعية الانتاجية التى تقدر ب ١٠ الالاف فدان فاكثر ما يقدر ٢,٨ مليون فدان بما يمثل ٧٢% من مسطح المشروعات

٤–كما يبلغ مسطحات المشروعات ذات الحيازة الكبرى ونمط التملك المخصص للجمعيات وصغار وكبار المستثمرين وهو الانماط الاكثر جاذبية لنمط الزراعة التعاقدية من نمط

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الفئات الاجتماعية وشباب الخريجين – ما يقدر ب ١,٩٦ مليون فدان بما يمثل ٤٨% من اجمالى مسطح مشروعات الاستصلاح

٥-٦٧% من مشروعات الاستصلاح القائمة و١٠٠% من مشروعات الاستصلاح المستهدفة يطبق نظم الرى المتطورة الحديثة (من رى بالرش والتنقيط) وهو ما يمثل عامل جذب للمستثمر الاجنبى المباشر

٦-وجود ١٩ مركز بحثى وارشاد زراعى يقدم الاستشارات للمزارعين بما يدعم التحول الى السياسات الزراعية العالمية البديلة

شكل (٦): التفاوتات بين المحافظات المصرية فى مؤشرات مدى قدراتها على تطبيق نظم الزراعة العالمية

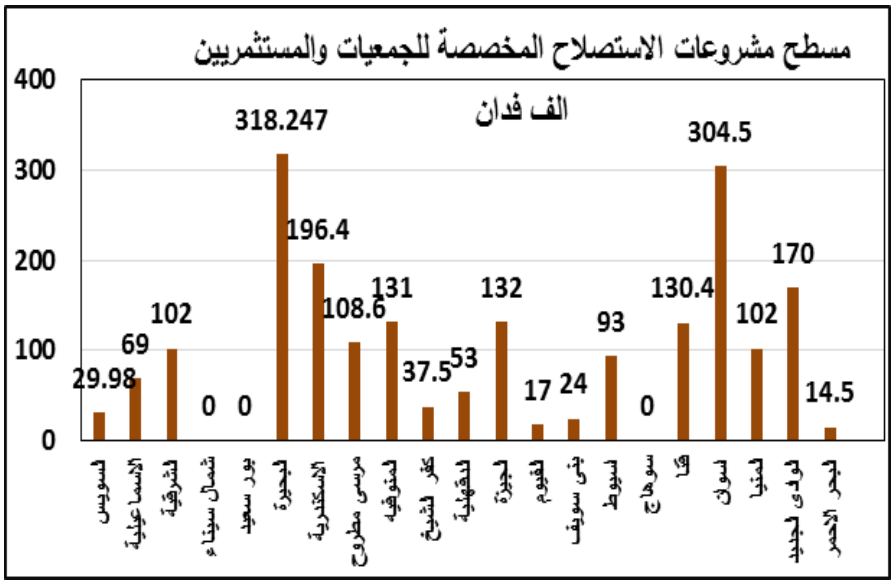

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

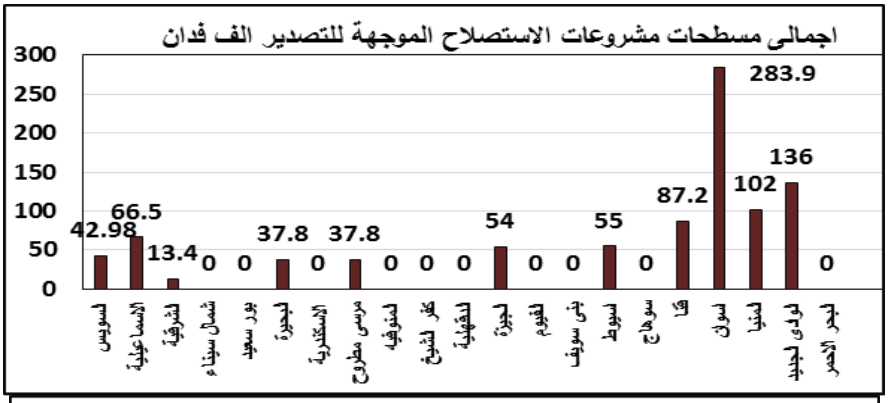

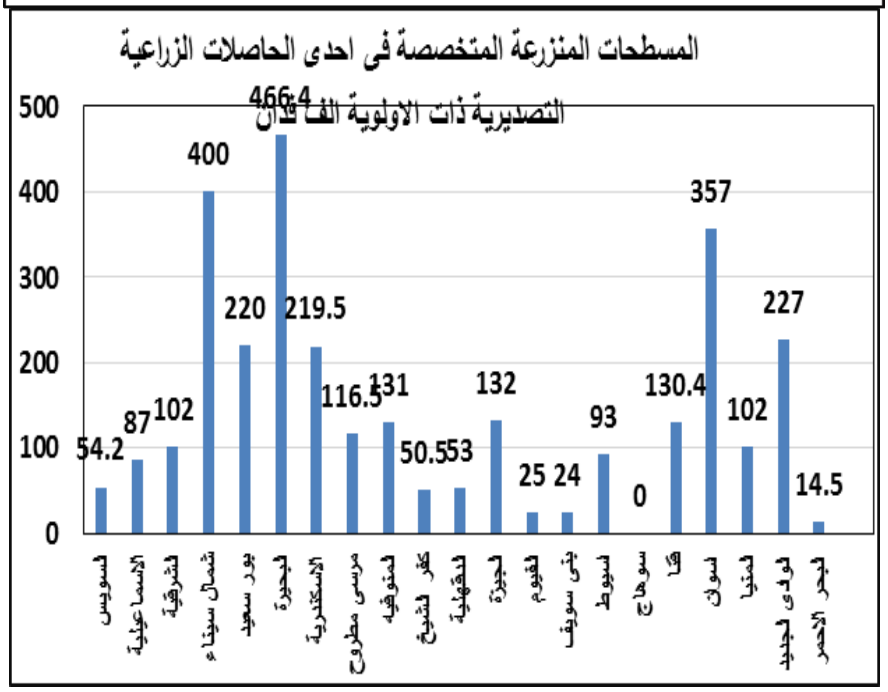

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

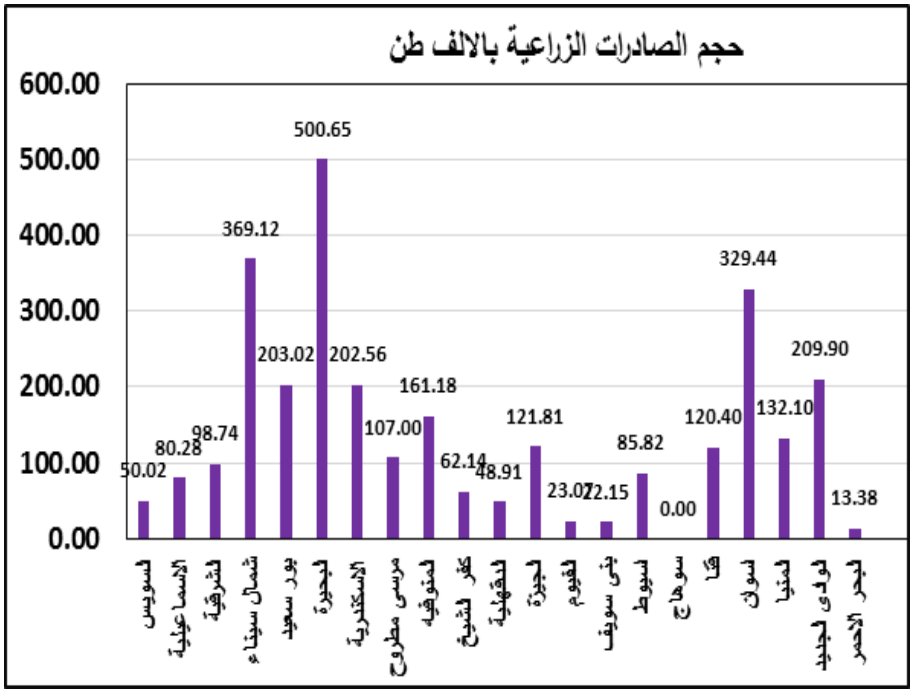

(٣) تصنيف المحافظات المصرية طبقا على قدرتها على تطبيق مداخل التنمية الزراعيةالعالمية الحديثة: طبقا لقيم المتغيرات الاربعة عشر المشار اليها فى الجزء الثانى من البحث ذات تحديد المحافظات المصرية ذات الاولوية لتطبيق مداخل التنمية الزراعية الحديثة والابعاد العالمية الزراعية الحديثة التى تم معالجة قيمها الحاصائية باستخدام اسلوب الارقام القياسية ثم اجراء اختبار التحليل العنقودى التجميعى عليها – امكن تصنيف المحافظات المصرية الى خمسة مستويات طبقا لقدرتها الكامنة للاستجابة الى متطلبات عولمة الانتاج الزراعى كما هو موضح فى الاشكال (٧ و٨) والجداول (٣). الا ان معظمهما ذو قدرات متوسطة (اقل من ٧٥٠) الى منخفضة (اقل من ٢٥٠) فى تطبيق المداخل العالمية ويرجع ذلك بالاساس الى عدم القدرة على جذب الشركات العالمية متعددة

الجنسيات الزراعية وفى الاعمال الزراعية– التجارية ، والاعمال الزراعية– الصناعية بالاضافة الى محدودية الاستثمار الاجنبى المباشر ومحدودية الصادرات الزراعية المصرية التى يستهلك معظمها داخل البلاد والغياب شبة التام لسلاسل القيمة والامداد والتموين الزراعية وعشوائية وبدائية وتبعثر القائم منها.

ويتضح من الجدول السابق ان المحافظات ذات القدرات المرتفعة فى تطبيق نظم الزراعة العالمية الحديثة هى تلك المحافظات التى نجحت فى التحول من مستوى تهيئة وتدبير العوامل الاساسية من حيث عدد المشروعات المرفقة بالبنية الاساسية الزراعية وشبكات الرى والتى استقبلت اكبر قدر من الاستثمارات الحكومية والتنتيج اكبر مسطح للتوسعات الزرعية المستقبلية والتى تتيح الحد الادنى من مسح الوحدة الانتاجية الزراعية (١٠ الالاف فدان فاكثر) كما انها تتسم بنمط للحيازة والتملك يسهل معة اجراء الزراعات التعاقدية (نمط الجمعيات والمستثمريين). الا ان تلك المحافظات نجحت فى الدفع بالعوامل الاساسية للانخراط فى عمليات عولمة الانتاج الزراعى من خلال استهداف التصدير والتخصص الوظيفى الزراعى فى زراعة الحاصلات الزراعية المصرية التصديرية ذات الاولوية وتحقق اعلى معدلات الصادرات الزراعية فى مصر ونجحت فى البدء فى تطبيق اسلوب الزراعة التعاقدية حتى لو كان مازال بدائى وعشوائى غير منظم. كما عددا محدود من المحافظات نجح فى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الزراعية

كما يتضح مما سبق ان العوامل المكانية لم تساهم بدور فعال فى ترشيح تلك المحافظات سواء حاليا (لاحظ ان المحافظات الاكثر قدرة تضم محافظة البحيرة فى نطاق غرب الدلتا الواقع على محور التنمية الاقليمية النقلى الاول فى مصر – محور القاهرة/ الاسكندرية الصحراوى المرتبط بعدد ثلاة موانى واربعة مطارات ويلعب دور الظهير الزراعى لاقليمى القاهرة الكبرى والاسكندرية الحضرى) جانب الى جنب محافظة اسوان فى اقصى جنوب مصر وفى موقع بعيد عن محاور التنمية الاقليمية الرئيسية بمصر وبعيدا عن نطاق

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

خدمة المنافذ خاصة الموانى (اقرب ميناء هو ميناء سفاجا على بعد ٣١٠ كم من مواقع مشروعات الاستصلاح).

كما انة من المتوقع ان يقل تاثير دور العوامل المكانية مستقبلا بعد تفعيل وتنفيذ المشروع القومى لاستصلاح ١,٥ مليون فدان الذى سوف ينعكس ايجابيا على دفع محافظتى المنيا والوادى الجديد لكى يتحلا المرتبة الاولى فى حالة تنفيذ واستزراع المشروع يليهم محافظة مطروح ومعظمها محافظات صحراوية نائية

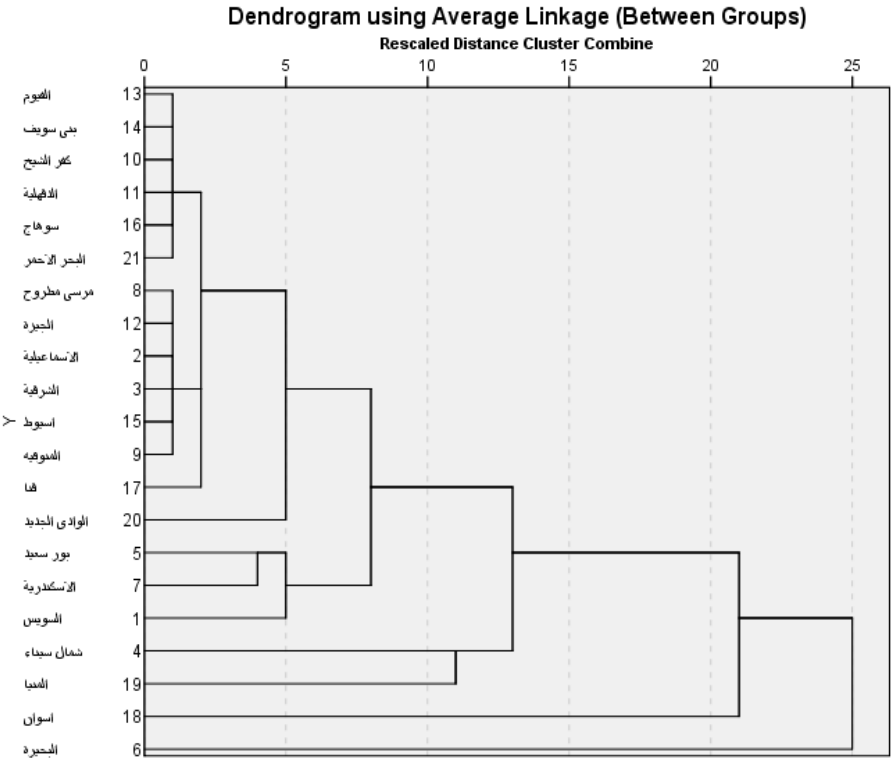

شكل (٧): التصنيف العنقودى التجميعى للمحافظات المصرية طبقا لقدراتها على تطبيق مداخل التنمية الزراعية العالمية الحديثة

(٤) العوامل الرئيسية المفسرة لتباين قدرات المحافظات المصرية فى تطبيق مداخل ونظم الزراعة الحديثة العالمية: تم اجراء الاختبار الاحصائى المعروف بتحليل العاملى وتحليل المكونات الاساسية على قيم الاربعة عشر متغير لتحديد العوامل الرئيسة ومتغيراتها الفرعية ذات التاثير على تباين قدرات المحافظات المصرية فى تطبيق نظم الزراعة العالمية الحديثة – كما هو موضح فى الجداول رقم (٤ و٥) ومنه يتضح ما يلى:

- اتضح ان جميع المتغيرات الاربعة عشر وحجمها يصلح في البدء في التحليل العاملي Factor analysis طبقا لقيم معاملات الارتباط بينها وبين التصنيف النهائى لقدرات المحافظات المصرية على تطبيق مداخل الزراعة العالمية الحديثة والذى تجاوز ٠,٧ وهو ارتباط قوى وذوى دلاله معنوية احصائية متميزة .Sig تقدر ب ٠,٠٠٠١
- يوضح الجدول رقم (٤) قدرة المتغيرات والبيانات الاشتقاقية المرتفعة وقدرتها التفسيرية على تفسير تباين قدرات المحافظات المصرية –حيث بلغت نسبة معامل ارتباط البيانات وقدرتها الاشتقاقية لتفسير النتائج Extraction اكبر من ٠,٧ بما يدل تدل علي قوه البيانات

جدول (٣): تصنيف المحافظات المصرية طبقا لقدرتها على تطبيق مداخل وعوامل التنمية الزراعية العالمية الحديثة

المحافظة	عدد مشروعات الاستصلاح بالمحافظة	الرصيد الاجمالى من ١٤٠٠	الفئة	التصنيف
اسوان	7	678.9	٥٠٠ فاكثر	اكثر المحافظات صلاحية لتطبيق نظم الزراعة العالمية
البحيرة	12	624.2		
شمال سيناء	1	488.6	من ٢٥٠ الى ٥٠٠	المحافظات ذات الصلاحية المرتفعه لتطبيق نظم الزراعة العالمية
الاسكندرية	4	399.1		
بور سعيد	1	360.6		
المنيا	3	337.0		
الوادى الجديد	5	288.1		
المنوفيه	3	208.9	من ١٠٠ الى ٢٥٠	المحافظات ذات الصلاحية المتوسطة لتطبيق نظم الزراعة العالمية
الجيزة	3	197.2		
مرسى مطروح	4	184.0		
الشرقية	3	168.6		
السويس	2	157.0		
قنا	5	153.6		
الاسماعيلية	4	150.9		
اسيوط	4	147.7		
الدقهلية	1	60.1	اقل من ١٠٠	اقل المحافظات صلاحية لتطبيق نظم الزراعة العالمية
البحر الاحمر	1	50.2		
كفر الشيخ	4	46.2		
سوهاج	2	37.4		
بنى سويف	2	20.5		
الفيوم	3	18.4		

من ثم امكن تحديد اربعة عوامل رئيسية قادرة على تفسير التباينات ما بين قدرات المحافظات المصرية المختلفة على تطبيق نظم الزراعة العالمية الحديثة وعوامل التنمية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الزراعية العالمية – استطاعت تلك العوامل الاربع بنجاح فى تفسير ما يقدر ب٩٢,١% من اسباب تباين قدرات المحافظات المصرية على الانخراط فى عملية عولمة الانتاج الزراعى بقيم دلالة احصائية متميزة Significant= 0.0001. تشمل تلك العوامل الاربع ما يلى:

العامل الاول: عامل التهيئة العمرانية لمشروعات الاستصلاح المستقبلية وامدادها بالبنية الاساسية الزراعيه ويضم خمسة متغيرات ويفسر ٣٤,٨% من تباين قدرات المحافظات المصرية ومشروعات الاستصلاح بها. وهو ما يمثل الدفع بالعوامل الاساسية وتهيئة وتجهيز الموارد الارضية والمائية لاتاحة مسطحات جديدة مضافة صالحة للتوسعات المستقبلية الزراعية مقترنا بضخ استثمارات حكومية عامة فى امداد تلك المشروعات بعناصر البنية الاساسية الزراعية وعناصر الشبكة القومية للصرف الزراعى واساليب الرى المتطورة ومحاور النقل الاقليمى والعامل الاهم هنا لجذب منظومات وشبكات عولمة الانتاج الزراعى هو مدى تطور اساليب الرى. اما فى حالة استكمال مشروعات الاستصلاح القائمة الغير منزرعة او غير منفذة فان العامل الاكثر اهمية هو ان تكون مشروعات زراعية حديثة مستصلحة حديثا ما بعد الخصخصة عام ١٩٩٢ بهدف ان تكون مستهدفة المستثمريين والقطاع الخاص مقدما.

العامل الثانى: عامل مدى الجاهزية للانخراط فى عملية عولمة الانتاج الزراعى ويضم ٦ متغيرات ويفسر ٣١% من تباين قدرات المحافظات المصرية – ينهض هذا العامل فى المقام الاول على مدى تشابك وارتباط عمليات الانتاج الزراعى بمشروعات الاستصلاح بالشبكات العالمية لسلاسل الامداد والتموين والقيمة خاصة متغير مسطح مشروعات الاستصلاح التى تطبق حاليا نظم الزراعات التعاقدية حتى لو يتم حاليا تحقيقها بشكل غير منظم وعشوائى دون وجود كيانات مؤسسية واستثمارية تنظم عمل الزراعات التعاقدية وحتى ان كان معظمهما موجة للسوق المحلى والعربى والاقليمى المباشر. يلى ذلك عامل مدى ممارسة التصدير للحاصلات الزراعية او حجم الصادرات الزراعية للعالم الخارجى ويقترن معة مدى التخصص فى زراعة المحاصيل الزراعية التصديرية المصرية ذات الميزة النسبية وذات الاولوية تصديرية من منظور الطلب بالسوق العالمى ومن منظور الشركات عابرة الجنسيات. يقترن بذلك مدى

الجاهزية للتصدير وجذب سلاسل القيمة المضافة الزراعية وتضم عوامل مدى وجود مراكز بحوث وارشاد زراعى ومدى تحقيق الحد الدانى للوحدة الزراعية الانتاجية (١٠ الالاف فدان) وسهولة تطبيق اسلوب الزراعات التعاقدية من خلال تفضيل حيازة او ملكية المشروع لصالح الجمعيات الزراعية او صغار او كبار المستثمريين وهى الانماط التى يسهل الشراكة الزراعية معها باسلوب الزراعة التعاقدية بشكل اكثر كفاءة من التعاقد مع صغار المزارعيين من الافراد وشباب الخريجيين والفئات الاجتماعية.

العامل الثالث: عامل القابلية للتصدير وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشره ويضم متغيرين ويفسر ١٧,١% من تباين قدرات المحافظات المصرية – ينهض هذا العامل فى المقام الاول على مدى تشابك وارتباط عمليات الانتاج الزراعى بمشروعات الاستصلاح بالشبكات العالمية لسلاسل الامداد والتموين والقيمة خاصة متغير مسطح مشروعات الاستصلاح التى تطبق حاليا نظم الزراعات التعاقدية حتى لو يتم حاليا تحقيقها بشكل غير منظم وعشوائى دون وجود كيانات مؤسسية واستثمارية تنظم عمل الزراعات التعاقدية وحتى ان كان معظمهما موجة للسوق المحلى والعربى والاقليمى المباشر. يلى ذلك عامل مدى ممارسة التصدير للحاصلات الزراعية او حجم الصادرات الزراعية للعالم الخارجى ويقترن معة مدى التخصص فى زراعة المحاصيل الزراعية التصديرية المصرية ذات الميزة النسبية وذات الاولوية تصديرية من منظور الطلب بالسوق العالمى ومن منظور الشركات عابرة الجنسيات. يقترن بذلك مدى الجاهزية للتصدير وجذب سلاسل القيمة المضافة الزراعية وتضم عوامل مدى وجود مراكز بحوث وارشاد زراعى ومدى تحقيق الحد الدانى للوحدة الزراعية الانتاجية (١٠ الالاف فدان) وسهولة تطبيق اسلوب الزراعات التعاقدية من خلال تفضيل حيازة او ملكية المشروع لصالح الجمعيات الزراعية او صغار او كبار المستثمريين وهى الانماط التى يسهل الشراكة الزراعية معها باسلوب الزراعة التعاقدية بشكل اكثر كفاءة من التعاقد مع صغار المزارعيين

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

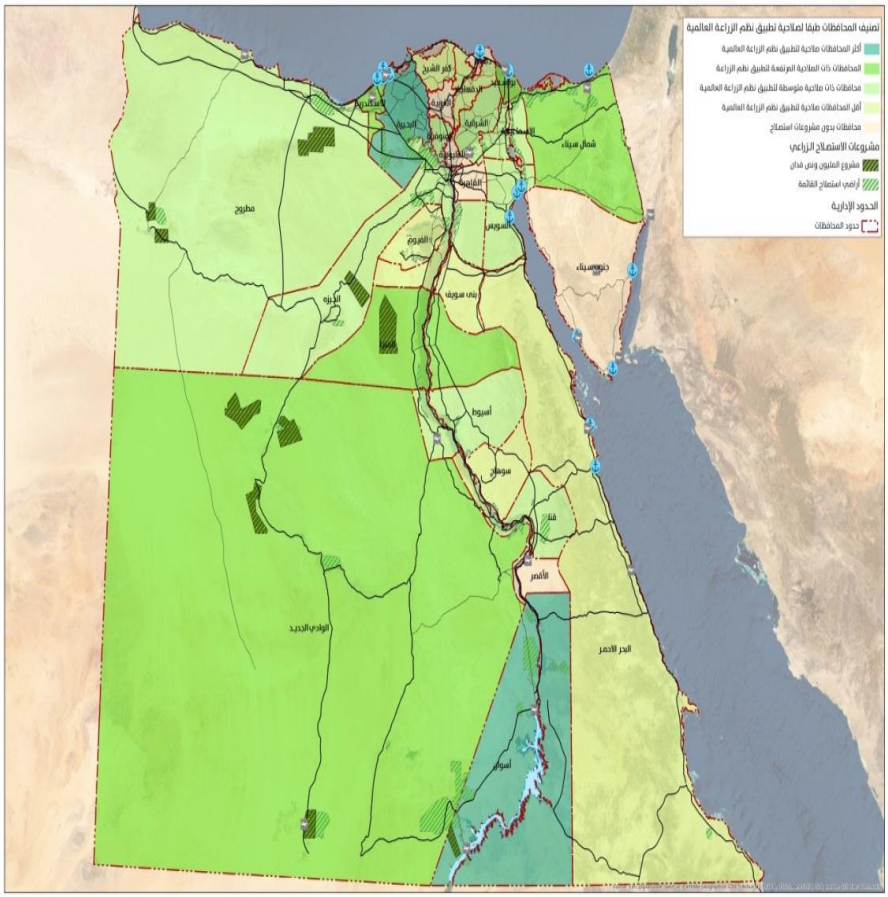

شكل (٨): تصنيف المحافظات المصرية طبقا لقدراتها على تطبيق نظم ومداخل التنمية الزراعية العالمية الحديثة كأساس لتعظيم المردود التنموى لمشروعات الاستصلاح بها

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

جدول (٤): القدرة التفسيرية والاشتقاقية للمتغيرات والبيانات لتفسير تباين قدرات المحافظات المصرية على تطبيق مداخل الزراعة الحديثة العالمية Total Variance Explained

Component	Extraction Method: Principal Component Analysis		Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Initial	Extraction	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	1.000	.949	7.690	54.929	54.929	7.690	54.929	54.929	4.869	34.777	34.777
2	1.000	.792	2.800	20.000	74.929	2.800	20.000	74.929	4.330	30.927	65.704
3	1.000	.898	1.333	9.522	84.451	1.333	9.522	84.451	2.394	17.103	82.807
4	1.000	.951	1.070	7.645	92.096	1.070	7.645	92.096	1.300	9.289	92.096
5	1.000	.945	.546	3.897	95.993						
6	1.000	.942	.238	1.701	97.694						
7	1.000	.944	.141	1.007	98.701						
8	1.000	.896	.093	.661	99.362						
9	1.000	.886	.046	.327	99.689						
10	1.000	.977	.019	.137	99.826						
11	1.000	.988	.011	.082	99.908						
12	1.000	.875	.008	.059	99.966						
13	1.000	.891	.004	.027	99.993						
14	1.000	.958	.001	.007	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

جدول (٥): العوامل الرئيسية ذات التاثير على تفسير تباين قدرات المحافظات المصرية على تطبيق نظم الزراعة الحديثه

العامل الرئيسى	Component 1 العامل الاول	Component 2 العامل الثانى	Component 3 العامل الثالث	Component4 العامل الرابع
اسم العامل	التهيئة الجغرافية لمشروعات الاستصلاح المستقبلية وقربها بالبنية الاساسية الزراعية	مدى الجاذبية للاستثمار فى عملية عولمة الانتاج الزراعى	القابلية للتصدير وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة	الاختبارات الاحصائية والارتباط بمنطقة التصدير
نسبة التباين المفسرة بمعامل التأثير	% ٢٤.٨	% ٣١	% ١٧.١	% ٩.٣
معامل التأثير الرئيسى	%٢٤.٨	%65.704	%82.807	%92.096
	V12: المسطح الصالح لتوسعات لمزرعية المستقبلية والاستصلاح المستقبلى (٠.٧٢٩)	V11: اجمالى مسطحات المشروعات الاستصلاح التى يحكمى شرط الحد الادنى للوحدة المساحية (١٠ الاف فدان) (٠.٨٩)	V14: اجمالى مسطح مشروعات الاستصلاح الموجهة للتصدير بالاف فدان (٠.٨١)	V18: مدى الارتباط بالمنطقة المطارات والموانى ومحاور النقل الاقليمى (٠.٤٤)
	V13: مسطح مشروعات الاستصلاح المخطط بعد عام ١٩٩٢ (ما بعد الخصخصة وتسليمها للمستثمرين) (٠.٩٠١)	V15: اسلوب الحيازة لعالم المشروعات الاستصلاح بنمط ملكية لجمعيات لزراعية وصغار كبار المستثمرين (٠.٧١١)	V12: حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى قطاع الاستصلاح (٠.٨٧٧)	
	V16: مشروعات الاستصلاح ذات الاقوال الاقليمية والدولية (٠.٨١)	V10:مسطح مشروعات الاستصلاح المشروع بالخصائص التصديرية المصرية ذات الاولوية (٠.٧)		
	V17: مشروعات الاستصلاح ذات اسلوب الرى المتطور (رش وتنقيط) (٠.٧٢٥)	V11: حجم الصادرات الزراعية المحلية من مشروعات الاستصلاح بالاف طن (٠.٧٥)		
	V19: اجمالى حجم الاستثمارات الحكومية المنفذة ١٩٩٠ حتى ٢٠١٧ (٠.٨٤)	V13: مسطح مشروعات الاستصلاح المخطة التى تطبق نظم الزراعات التعاقدية (٠.٩١٦)		
	V14: عدد مواثر المحوية والارشاد الزراعى (٠.٩٧)			

المصدر: استنادا على نتائج التحليل الاحصائى العاملى Factor Analysis وبيانات ومصادر الاحصائية بالملحق رقم (١)

العامل الرابع: الاعتبارات المكانية والارتباط بمنافذ التصدير ويضم متغير واحد فقط ويفسر ٩,٣% من تباين قدرات المحافظات المصرية. ينهض هذا العامل على دور الابعاد المكانية وموقع مشروع الاستصلاح خاصة مدى ارتباطة بالمنافذ الدولية من الموانى البحرية والمطارات ومدى وجود الخدمات اللوجستية مثل المخازن المتخصصة والموانى الجافة لتسهيل عملية التصدير للحاصلات الزراعية مقترنا بارتباطة بمحاور النقل والحركة الاقليمية. لاحظ عدم مراعاة هذا العامل مستقبلا فى معظم مشروعات الواحد ونصف مليون فدان التى تتوطن معظمها فى مواقع نائية بعيدة عن مواقع الموانى البحرية خاصة المشروعات المستهدفة بالفرافرة والوادى الجديد والمغرة بمحافظة مطروح ومواقع محافظة اسوان وسهل غرب المنيا مما يستلزم معة البدء فى انشاء شبكة من الموانى الجافة بتلك المواقع لتسهيل عملية التصدير للحاصلات الزراعية وسرعة التكامل مع سلاسل القيمة والامداد الزراعية العالمية.

الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

الخلاصة والاستنتاجات: خلص البحث الى الدور المحورى لمداخل وعوامل التنمية الزراعية العالمية الحديثة فى الحد من اشكاليات وقضايا التنمية الاقليمية لمشروعات استصلاح الاراضى بالمحافظات المصرية مثل باقى مشروعات التوسع الزراعى الافقى بالدول النامية خاصة الاثر الايجابى والدور المتوقع لكلا من الشركات متعددة الجنسيات وسلاسل القيمة والامداد والتموين الزراعية والاستثمارات الاجنبية المباشرة الزراعية وتشابك اثرهم معا فى احداث نمط الزراعات التعاقدية والتصدير الزراعى. حيث يعد من إحدى معوقات التنمية الزراعية في البلدان النامية بدائية العمليات الانتاجية الزراعية والممارسات الزراعية البدائية و ضعف رأس المال والقدرة على تمويل المشروعات الكبرى للتنمية الزراعية الحديثة وضعف عملية التسويق للحاصلات الزراعية وغياب عمليات احداث القيمة المضافة سواء العمليات الزراعية/الصناعية او الاعمال الزراعية/التجارية ، بالتالى فان تفعيل الأستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة والزراعات التعاقدية عن طريق مشاركة الشركات عابرة القوميات من أهم

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الركائز التى تسهم في زيادة رأس المال والتمويل و زيادة الاستثمار مما قد يؤثر على الدولة المضيف من حيث التنمية الإقتصادية والتنمية الشاملة حيث قد ينعكس زيادة التمويل والأستثمار إلي:

- رفع مستوى الإنتاجية والمساهمة في زيادة تكوين رأس المال
- ادخال نظم ابتكار زراعي حديثة إلي البلدان النامية ونقل تكنولوجيا واساليب الانتاج الزراعى الحديثة إلي البلدان النامية
- تقديم منتجات جديدة و استحداث انواع محاصيل جديدة لم تكن تنتج من قبل
- تعزيز المهارات Skills enhancement :- (مواصفات العمالة في المنظومة الحديثة للتنمية الزراعية)- تدعيم المزارعين المحليين بالتكنولوجيا الجديدة واساليب زراعية جديدة ورفع مهارتهم الإنتاجية
- الوصول إلي الاسواق الخارجية و تعزيز الصادرات الزراعية Foreign-market access and exports
- تشجيع صناعة معالجة الاغذية والحاصلات الزراعية.
- رفع دخل المزارعين المحلين وزيادة رفاهية العاملين بالقطاع الزراعي

كما أكد البحث على اهمية الانخراط فى سلاسل الامداد والتموين والقيمة الزراعية العالمية خاصة التكامل مع الشركات العابرة للقوميات فى تعظيم الصادرات السلع الزراعية الغير تقليدية ذات القيمة المضافة الأعلى للوصول بها إلي الأسواق الخارجية وتحسين هيكل الصادرات الزراعية المصرية وتحسين القدرة على الوصول الى الأسواق الخارجية من خلال اتباع تخفيفها للحواجز التجارية وتدريب المزارعين على نظم ومعايير الجودة والسلامة للمنتج الزراعى وضمان الحصول على البذور والتقاوى المحسنة ذات الانتاجية المرتفعة والحصول على الاساليب الانتاجية وتكنولوجيا الانتاج الزراعى المتقدمة (تضييق الفجوة المعرفية الانتاجية الزراعية) وهى العوامل التى تمثل عائقا للصادرات الزراعية بالنسبة للعديد من الدول النامية ومنهم مصر

استنبط البحث العوامل الرئيسية ذات التاثير على تباين قدرات المحافظات المصرية على الانخراط فى شبكات ونظم عولمة الانتاج الزراعى وقدرتها على جذب شبكات وسلاسل الامداد والتموين والقيمة الزراعية العالمية والشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى المباشر

الزراعى والتى استطاعت ان تفسر ٩٢% من التباين فى قدرات تلك المحافظات. من اهم تلك العوامل هو عاملى التهيئة العمرانية لمشروعات الاستصلاح المستقبلية ومدى امدادها بالبنية الاساسية الزراعيه ويضم خمسة متغيرات ويفسر ٣٤,٨% من تباين قدرات المحافظات المصرية ومشروعات الاستصلاح بها، ثم عامل مدى الجاهزية للانخراط فى عملية عولمة الانتاج الزراعى ويضم ٦ متغيرات ويفسر ٣١% من تباين قدرات المحافظات المصرية يليهم عامل القابلية للتصدير وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشره ويضم متغيرين ويفسر ١٧,١% من تباين قدرات المحافظات المصرية

من ثم تم تصنيف المحافظات المصرية الى خمسة مستويات طبقا لقدراتها الكامنة على تطبيق مداخل وعوامل الزراعة الحديثة العالمية وطبقا لتاثير المتغيرات والعوامل الرئيسية السابقة واتضح ان المحافظات المصرية الاكثر قدرة وترشيحا لتطبيق نظم الزراعات العالمية الحديثة والانخراط فى شبكات وسلاسل القيمة والامداد الزراعية العالمية هى محافظتى البحيرة على طول محور القاهرة/الاسكندرية الصحراوى والمرتبطة بعدد ٣ مطارات وميناءيين وتقوم بدور الظهير الزراعى المباشرة لاقليمى القاهرة والاسكندرية الحضريين– يليها محافظة اسوان الاكثر استقبالا للاستثمارات الاجنبية المباشرة والاكثر تنفيذا لنظم الزراعة التعاقدية ان كانت اقل فى المميزات الموقعية التنافسية. من المتوقع ان يتغير ترتيب المحافظات بعد تنفيذ مشروع المليون ونصف فدان بحيث تتصدر محافظة المنيا المرتبة الاولى يليها محافظتى البحيرة واسوان ثم محافظات التوسعات الزراعية الكبرى مثل محافظات شمال سيناء وبورسعيد (مشروع ترعة السلام) والوادى الجديد ومطروح والاسكندرية.

التوصيات: يوصى البحث باهمية تبنى الدولة للسياسات البديلة عند التخطيط لمشروعات استصلاح الاراضى وعدم استمرار تنمية تلك المشروعات بالفكر التقليدى المتبع حاليا– لتعظيم المردود التنموى لتلك المشروعات على عملية التنمية الاقليمية للمحافظات التى تقع به. من ثم فانة من الاهمية البدء فى تنمية سلاسل الامداد والتموين والقيمة الزراعية العالمية وتحقيق مزيد من الانخراط لتلك المشروعات مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات الزراعية وجذب

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

الاستثمار الاجنبى المباشر وتبق نظم الزراعة التعاقدية لضمان وجود شبكة كافية من الموردبين للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة ووجود شبكة كافية من الوسطاء الزراعيين التجاريين لضمان التسويق النهائى الفعال للحاصلات الزراعية وتنمية شبكة الاعمال الزراعية/الصناعية وشبكة الاعمال الزراعية/التجارية بما يضاعف من القيمة المضافة للمشروعات الزراعية والاستصلاح ويزيد من انعكاساتها التنموية .كما يوصى البحث بدفع المحافظات ذات القدرات المتوسطة والمنخفضة فى الاندماج فى سلاسل القيمة والامداد الزراعية العالمية لكى تنتقل من عامل التهيئة للمتطلبات الاساسية الى العامل الثانى (مدى الجاهزية للانخراط فى عملية عولمة الانتاج الزراعى) والعامل الثالث (عامل القابلية للتصدير وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشره) لكى تزداد قدراتها على الانخراط فى عملية عولمة الانتاج الزراعى – ومن اهمها تعظيم القدرات اللوجستية واقامة شبكة الموانى الجافة والربط مع المنافذ البحرية لمحافظات مشروعات الاستصلاح الكبرى (خاصة محافظات المنيا والوادى الجديد واسوان وشمال سيناء).

المراجع

إسماعيل، عبد الجليل حسين (٢٠١٠): ورقة السياسات المقترحة لتنفيذ برنامج مبارك لإستصلاح وإستزراع مليون فدان، الحرب الوطني الديموقراطي، القاهرة.

الاونكتاد، مؤتمر الأمم المتحده للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية لجنة الإستثمار والمشاريع والتنمية، إجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الإستثمار من أجل التنمية: (زيادة أوجه التأزر إلي اقصى حد ممكن بين الأستثمار الاجنبي المياشر والمحلي من اجل التنمية : تعزير القدرات الإنتاجية)، ٢٠١٨

الاونكتاد، مؤتمر الأمم المتحده للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية (الأنشطة التي يضطلع بها الأونتكاد دعما لأفرقيا – تعزيز الروابط بين الأستثمار المحلي والأستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا) مذكرة من أمانة الأونتكاد، ٥٧ يونيو ٢٠١٣

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

البيانات المجلس التصديرى للتصنيع الزراعي (٢٠١٩): بيانات الصادرات الزراعية بالمحافظات المصرية"، القاهرة ، بيانات غير منشورة.

البيانات المجلس التصديري للحاصلات الزراعية، (٢٠١٩): بيانات الصادرات الزراعية بالمحافظات المصرية، القاهرة ، بيانات غير منشورة.

جمعة ، عمر أحمد عمر (٢٠١٥): ""محددات الأستثمار الأجنبي المباشر واثره على تحقيق النمو الإقتصادي في دول جماعة شرق افرقيا منذ عام ١٩٩٧"" ، رساله ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

الجهاز المركزى للتعبئة العامه والإحصاء: "" النشره الشهرية للتجاره الخارجية""– عن السنوات من عام ١٩٥٢ وحتى عام ٢٠١٧.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.نشرات الاحصاءات الزراعية من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠١٧

الجهاز المركزي للتعبئة عامه والإحصاء: "التقريري السنوي لجمهورية مصر العربية"" – عام ٢٠١٨/٢٠١٧

حسين، جيهان حسن سيد (١٩٩٩): "" تقويم تجربة تخطيط التجمعات الريفية المستحدثة في مناطق استصلاح الاراضي الجديدة""، رسالة الماجستير ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ، جامعة القاهرة.

حسين، جيهان حسن سيد (٢٠١٠): ""تقيم تجربة الإعمار الريفي الجديد في النصف الثاني من القرن العشرين""، رسالة دكتوراه.– كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.

زينهم ،سارة زايد، ""تقييم الدور التنموي لمشروعات استصلاح الاراضي في مصر " رسالة ماجستير ، ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ،جامعة القاهرة، ٢٠١٢

عبد السلام ،رضا (٢٠١٠): "" محددات الأستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة "دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب اسيا مع التطبيق على مصر" ، دكتوراه في الاقتصاد ، المملكة المتحده

المجلس الوطني المصري للتنافسية (٢٠٠٩): ""مابعد الأزمة المالية : التنافسية والتنمية المستدامة" ،التقرير السادس للتنافسية المصرية، القاهرة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

مركز البحوث الزراعية (٢٠١٠) "" إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر حتى عام ٢٠٣٠""، القاهرة .

منافى و عدنان صالح(٢٠١٥) : ""دور الأستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية للدول النامية– إشارة خاصة للتجربة الصينية"" ، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، ٢٠١٥

منصور ، إيمان سالم (٢٠١٥): ""الكفاءة الإقتصادية للأنماط الحيازية في الأراضي الجديدة ""– رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة، ٢٠١٥

منظمة الفاو (٢٠١٥) : "" بشأن سلاسل القيمة الغذائية العالمية المضافه""،روما.

النجفى ،سالم توفيق (٢٠٠٩): "" الأمن الغذائي العربي – مقاربات إلى صناعة الجوع"" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

هجرس ،سعد (١٩٩٦): ""الزراعه المصرية ""، المكتبة الاكاديمية، القاهرة .

الهيئة العامة للتخطيط العمراني – الإطار الإقليمي لتنمية محافظات إقليم الأسكندرية، ٢٠١١

الهيئة العامة للتخطيط العمراني (٢٠١٤): "إستراتيجة التنمية لمحافظات الجمهورية – فرص الاستثمار " .

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية – وزارة الزراعه واستصلاح الاراضي (١٩٩٦): "" استرتيجية التوسع الافقي في استصلاح الاراضي حتى عام ٢٠١٧"" ، القاهرة.

الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (١٩٨٧): "" الخطة الخمسية لمشروعات استصلاح الاراضي – عام ١٩٨٧ / ١٩٩٢ وعام ١٩٩٢/١٩٩٧ ، ٢٠١٢/٢٠١٧""

الهيئة العامه للاستثمار والمناطق الحره، (٢٠١٩): " بيانات الاستثمار الاجنبى المباشر فى قطاع الزراعة بالمحافظات المصرية"، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

الهيئة العامه للرقابه على الصادرات والواردات ، (٢٠١٩): "بيانات الصادرات الزراعية بالمحافظات المصرية "، القاهرة ، بيانات غير منشورة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

هيئة سلامة الغذاء، (٢٠١٩): "بيانات الزراعات التعاقدية بالاراضى الزراعية بالمحافظات المصرية "، القاهرة، بيانات غير منشورة.

وزارة الاسكان والتنمية العمرانية (٢٠١٥): " مشروع تنمية المليون فدان –الريف المصرى الجديد"، القاهرة.

وزارة التخطيط – بيانات الخطط الخمسية – الخطة من الخمسية الأولى ٨٧/٨٢ وحتى الخطة الخمسية السادسه ٢٠١٢/٢٠١٧.

وزراة الزراعه واستصلاح الأراضي و قطاع الشئون الإقتصادية، (٢٠٠١): "" نتائج حصر القوى البشرية العاملة بالزراعه في الأراضي الجديده عن السنه الزراعية ٢٠٠١/٢٠٠٢ إجمالي الجمهورية"" ، القاهرة.

وزراة الزراعه واستصلاح الاراضي(١٩٩٧): "" استصلاح الاراضي في مصر و استراتيجية التنمية الأفقية١٩٩٧–٢٠١٧""، القاهرة.

AAAID (Arab Authority for Agricultural Investment and Development), (2002): Arab Authority for Agricultural Investment and Development Strategy For the years 2002–2012. Khartoum: AAID. www.aaaid.org/pdf/AAAID%20Strategy.Pdf

ADB (Asian Development Bank), (2005): "Linking farmers to markets through contract farming", Markets & Development, Bulletin, March 2005

ADB (2008): "Overview of contract farming in Thailand: Lessons learned", ADB Institute Discussion Paper, No. 112, 2008 http://adbi.adb.org/discussion-paper/2008/07/16/2660.contract.farming.thailand

Allan, G.R. (2009): "Agricultural marketing policies in Egypt, issues for discussion". Cairo.

APIA (2009): "Foreign investment in agriculture and fishing". www.tunisie.com/APIA/foreign_investment.htm

Bijman, J. (2008): "Contract farming in developing countries: an overview", Working Paper, May.Wageningen: Wageningen University.

Bolwig, S; Gibbon, P; and Jones, S. (2009): "The economics of smallholder organic contract farming in tropical Africa", World Development,2009.

Bruinsam, J. (2003): "World Agriculture: Towards 2015/2030 An FAO Perspective". London: Earthscan.

CARICOM (2018). "Investment policy environment for regional agriculture". www.caricom.org/jsp/community/agribusiness_forum/investment_policy_environment.pdf

Da Silva, Carlos, A,B. (2005): "The growing role of contract farming in agro-food systems development: drivers, theory and practice", pp73-112.

Dinham, B; Colin,H. (2013): "Agribusiness in Africa". London: Earth Resources Research. Environment and Planning, 36: 491–509

Dolan, C; Humphrey, J. (2004): "Changing governance patterns in the trade in fresh vegetables between Africa and the United Kingdom", Environment and Planning, 36: 491–509.

FAO (2004): "Agricultural development policies in the Near East: situation, issues, institutional requirements and approaches". Proceedings of the Joint FAO/ NAPC Regional Workshop on Institution Building for Agricultural Policies in the Near East, Damascus, 6–7 December.

FAO (2007): "Challenges of agribusiness and agro– industries development", Twentieth Session, Committee on Agriculture, FAO, 25–28 April.

FAO (2015): Globalization of food systems in developing countries: impact on food security and nutrition. FAO:Rome.

FAO (2016): Agricultural Management, Marketing and Finance Service, Working Document, No. 9. Rome: FAO.2015

Fold, N; Katherine,V,G (2008): "From smallholders to transnationals: the impact of changing consumer preferences in the EU on Ghana's pineapple sector", Geoforum, 39(5): 1687–1697.

Freeman, D; Jonathan, H; Steffi, W. (2018): "China's foreign farming policy: can land provide security?", Asia Paper. Brussels: BICCS. Available at www.vub.ac.be/biccs/.

Gereffi, G; Lee, J. (2019): "A global value chain approach to food safety and quality standards", mimeo. Durham, NC: Duke University, PP112-134

Gilbert, C, L. (2008): "Value chain analysis and market power in commodity processing with application to the cocoa and coffee sectors", in Commodity Market Review 2007-2008. Rome: FAO.

Gisselquist, D; Jean-Marie, G. (2000): "An argument for deregulating the transfer of agricultural technologies to developing countries", World Bank Economic Review, 14(1): 111–127.

IFAD (International Fund for Agricultural Development), (2012): "Agricultural value chain finance strategy and design", FAO

OCED (Organization for Economic Co-operation and Development), (2014): "Competition Issues in the Food Chain Industry", OCED.

Pascal, L. (2014)" Impact of Foreign Agricultural Investment on Developing Countries: Evidence from Case Studies", FAO Commodity and Trade Policy Research Working Paper, Vol (47)

Ryan, V; Hodbod, J. (2018): "Resilience of Agricultural Value Chains in Developing Country Contexts: A Framework and Assessment Approach", Sustainability 2018, 10 (916)

Rani, V; Pinaki, R. (2018): "Value Chain Management of Agricultural Goods: Present Scenario and Future Prospects". Acta Scientific Agriculture, 2 (12).

UNCTAD، "World Investment Report- Transnational Corporations, Agricultural Production and Development"، United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva, 2009, PP 123-171

SPATIAL CRITERIA TO NOMINATE EGYPTIAN GOVERNORATES TO ADOPT MODERN GLOBAL AGRICULTURAL DEVELOPMENT APRROACHES TO MAXIMIZE THE DEVELOPMENTAL REVENUES OF THEIR LAND RECLAMATION PROJECTS

Walid N. A. Bayoumi [(1)] and Sara Z. Zinhom[(1)]
1) Department of Regional Planning ,Faculty of Urban and Regional Planning Cairo University, Giza city, Egypt

ABSTRACT

Egypt has begun adopting the policy of horizontal agricultural expansion since 1954 so far through establishing 74 land reclamation projects aiming to reclaim more than 4.043 million acres in the period 1954 to 2019. This policy is intended to achieve myriad objectives comprising; the economic sectoral objectives for agriculture economic sector (to secure the national food security through more agricultural expansion and bridging the national food gap); the Social objectives to generate more jobs and land-ownerships for the poor farmers and fresh graduates; and the spatial planning objectives including (to achieve the anticipated balanced spatial development by spreading the urban expansion in the desert areas outside the valley and the delta, to absorb rural and urban overspills, to establish new urban settlements, reducing rural poverty and unemployment, and to generate more job opportunities). However, Most of these projects are still far behind achieving any of their socio-economic and spatial objectives. Paradoxically, these projects have not created the proper investment milieu to lure either domestic or global agro- commercial business or agro-industrial business.

Moreover, they have failed to engage in globally Agro - Business value / supply chains and it is unable to adopt the recent global approaches of planning the agro- land reclamation projects. Therefore, this research assumes that in order to leverage the positive impacts and developmental revenues of these projects, they have to be more engaged and integrated with the global network of agricultural value/supply chains that are controlled by a limited number of multinational global companies combined with increasing their competitiveness to attract more foreign direct investment and MNCs. This in turn entails to adopt new farming methods particularly the contracting agricultural method. Given the fact that most of these policy transformations will be occurred in the space /spatial context, which in turn has raised the question about the readiness of the Egyptian governorates to adopt such policy directions and on what basis the first priority governorates will be selected. Thus, this research will contribute to the local Egyptian context by formulating the most proper spatial criteria which are able to gauge the readiness of the Egyptian governorates to adopt these recent global policy directions. Moreover, it will deduce the key affecting factors which are able to explain the disparities among Egyptian governorates' readiness.

The research concluded that the most ready Egyptian governorates to employ and adopt these modern global agricultural policy approaches are those located in West Delta belt, particularly Beheira Governorate and Alexandria, followed by Aswan governorate (Toshka mega project the most receipt of agricultural FDI), then those located in the auspice of Sues Canal region, especially Port Said and North Sinai (alongside Al-Salam or peace Canal) and finally the governorates of the national mega project to reclaim 1.5 million acres comprising of Matruh governorate (Al-Mughara), Menyia governorate (West Minya Plain) and New Valley governorate (Farafra project).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826

The results affirmed the existence of four ruling and key factors which are able to explain 92% of the variation in the capabilities and readiness of the Egyptian governorates to adopt these modern global agricultural development approaches. The first leading factor is the availability of future land reclamation expansion areas which are well served and equipped with all elements of agricultural infrastructure particularly the provision of advanced irrigation system, while the second factor is the readiness to engage with global agricultural supply/value chains comprising the variables of; the existing size of agricultural exports, specializing in cultivating export crops, the ability of attracting agricultural FDI, and the size of reclaimed areas adopting currently the contractual farming method with local and global partnerships/MNCs.

Key Word: Agricultural value/supply chain, Multi-National Corporation MNCs, Foreign Direct Investments in Agricultural Projects FDI, Contractual Agriculture, Agro-Business, Agro-Commercial, Agro-Industry.